التمكين السياسي للمسيحيين في العراق بعد عام ٢٠٠٣

م.و. فراس كوركيس عزيز
كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد

يعاني المسيحيين من اشكاليات عدة بعضها داخلية (خاصة بالمكون) والاخرى خارجية (خارج المكون) اثرت بصورة كبيرة على مجمل اوضاعهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والامنية، والتي اضعفت من مشاركتهم السياسية بمختلف صورها سواء في التمثيل او الانتخاب والترشيح وتولي المناصب العامة، فضلا عن الاوضاع الامنية المتدهورة التي شهدها العراق منذ عام ٢٠٠٣ والتي جعلت من المسيحيين هدفا سهلا للعصابات المسلحة والجماعات المتطرفة دفعت اعداد كبيرة منهم للهجرة بصورة اصبحت تهدد الوجود المسيحي في العراق، لذلك اصبحت عملية تمكينهم سياسيا ضرورة مهمة جدا، لا سيما بعد التغيير السياسي الذي شهده العراق، والذي ينبغي انتقاله من نظام دكتاتوري الى نظام ديمقراطي والذي يقوم على مبدا حكم الاغلبية مع احترام حقوق الاقلية، الا ان هذه العملية (التمكين السياسي) معقدة وصعبة وتتطلب توفير اليات عدة، وتظافر جهود مجتمعية وحكومية من اجل تعزيز مشاركتهم وتمكينهم سياسيا.

Abstract

Christians suffer from many problems, some of these problems are interior (related to the component) and the others are external problems (out of the component) and both significantly impacted their overall political, social, economic and security conditions, which weakened their political participation in its various forms, whether in representation, election, nomination, and assuming public office, in addition the deteriorating security situation that Iraq has witnessed since 2003, made Christians an easy target for armed gangs and extremist groups, which drove large numbers of them to emigrate in a way that threatens the Christian presence in Iraq, therefore the process of empowering them politically became a very important necessity, especially after the political change that Iraq witnessed, which should be moved from a dictatorial regime to a democratic system that is based on the principle of majority rule while respecting the minority rights, but this process (political empowerment) is complex and difficult and requires providing several mechanisms and concerted societal and governmental efforts to enhance their participation and empower them politically.

كلمات مفتاحية: التمكين السياسي–المسيحيين– الاقيلات–الحقوق–المشاركة السياسية

المقدمة

يعد موضوع التمكين السياسي من المواضيع المهمة والتي بدأت تحظى باهتمام الباحثين في العلوم الانسانية، اذ يتعلق هذا الموضوع بالمساهمة في امكانية تحسين الاوضاع السياسية للفئات الضعيفة والمهمشة ومنها الاقليات لضمان وحماية حقوقهم من اجل تمكينهم سياسيا. فالتمكين السياسي هو مصطلح واسع وشامل يعتمد على شقّين رئيسيين، الاول: يكمن في ضرورة تعزيز وتحرير قدرات الافراد وتوظيفها من خلال المشاركة السياسية (الترشيح، الانتخاب، التصويت، وتولي المناصب والوظائف العامة)، والثاني: يكمن في امكانية تمكين هؤلاء الافراد من التأثير والتغيير في عملية صنع واتخاذ القرار لتغيير واقعهم.

وبقدر تعلّق موضوع بحثنا التمكين السياسي للمسيحيين في العراق الذين هم احد مكونات المجتمع العراقي الاصيلة، لذلك فإن عملية تمكينهم اجتماعيا واقتصاديا وقانونيا وسياسيا هو حاجة وضرورة نتيجة ما عانوه من اوضاع مأساوية وصعبة، حالهم حال بقية مكونات المجتمع العراقي سواء قبل عام ٢٠٠٣ او بعده، وهذه الاوضاع انعكست على واقعهم وفي مختلف الجوانب، الامر الذي أدّى الى تفاقم وبروز إشكاليات ومعوّقات عدة تواجه عملية تمكينهم، منها معوقات داخلية خاصة بالمكون المسيحي نفسه، ومنها خارجية (خارج المكون) وتتمثل بالأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والامنية التي شهدها وما زال يشهدها العراق، لذلك ينبغي ايجاد مقومات في مختلف الجوانب تسهم في تمكينهم سياسيا.

مشكلة البحث: ان التغيير السياسي الذي حدث في العراق قد اوجد مجالا واسعا دستوريا وقانونيا في تمتع جميع مكونات المجتمع العراقي ومنهم المسيحيين بحقوقهم وحرياتهم من الناحية النظرية، غير ان ذلك لم يفضي الى تمكينهم سياسيا ، لذلك تنطلق مشكلة الدراسة من تساؤل رئيسي (ما هو واقع ومستوى التمكين السياسي للمسيحيين في العراق؟) الذي تتفرع منه عدة تساؤلات فرعية:

- هل للمسيحيين دور فعال و مؤثر في العملية السياسية من خلال مشاركتهم السياسية،

وتمثيلهم في مجلس النواب ومجالس المحافظات، وتوليهم المناصب و الوظائف العامة؟

•هل اثر التغيير السياسي الذي حصل في العراق بعد عام ٢٠٠٣ على واقع المسيحيين؟

•ما هي المعوقات التي تؤثر على عملية التمكين السياسي للمسيحيين في العراق؟

فرضية البحث: هناك علاقة طردية بين واقع المسيحيين الاجتماعي، والاقتصادي، والامني، والسياسي، وبين عملية تمكينهم سياسيا، فكلما كان هذا الواقع متدهور كانت عملية تمكينهم صعبة ومعقدة، والعكس صحيح).

منهجية البحث: اعتمد البحث على منهج التحليل النظمي من اجل اثبات الاشكالية والفرضية التي استند عليها.

المطلب الاول: الاطار النظري للتمكين السياسي للأقليات

يعد مفهوم التمكين السياسي من المفاهيم الحديثة نسبيا في العلوم الانسانية، لذلك هناك حاجة وضرورة للتعرف على هذا المفهوم من اجل اعطاء صورة واضحة حول ماهيته، وتعريفه ، وابعاده، ومبادئه، ومؤشراته، وهذا ما سنوضحه في هذا المطلب.

اولا: تعريف التمكين السياسي

أن مصطلح التمكين مشتق عن الكلمة الانكليزية مكن (**Empower**) بمعنى تزويد الفرد أو جماعة من الأفراد بالوسائل والآليات، التي تمكنهم أو تساعدهم على تجاوز حالة هم فيها إلى أخرى مساوية لآخرين، أو إنها تساعدهم على تحديد مساراتهم في المجتمع أو التأثير فيها [١]. وأصل المصطلح جاء من كلمة القوة (**Power**) وهي هنا لا تعني القوة في ذاتها، فقد القدرة على تحقيق نتاجات لذاتها، عندما يكون هناك صراع في المصالح، وبالتالي القدرة على ضمان استمراريتها. من هنا فإن تراكم العمل مع الجماعات المهمّشة ومعدومي القوة، قد

[١] Julin Rapaport and Robert Hess, Studies in Empowerment: Steps Toward Understanding and Action, London, Routlege, 1984, p 23.

تتطلب تطويرا لقدراتهم في مواجهة ادعاءات أصحاب المصالح أو القوة المهيمنة أو لنقل جماعات المصالح والقوة، وكلما استطاع المجتمع تحقيق قدر أكبر من النجاح في هذه المواجهة أو الصراع، كلما استطاع تحقيق قدر أكبر من التمكين، وهذا يعني قدرة الآليات والوسائل على تحقيق التغيير. بالمقابل فإن القوة قد تعني ايضا تدعيم موارد وإمكانات الأفراد لتحقيق أهدافهم. فالجماعات المهمّشة ومعدومة القوة (powerlessness) تستطيع تدعيم قدراتها كأفراد وجماعات لتطوير أوضاعها وحماية مصالحها[٢].

والتمكين السياسي مفهوم حديث ظهر في تسعينات القرن الماضي وأصبح الأكثر استخداما في برامج معظم المؤسسات والمنظمات سواء الحكومية او غير الحكومية، وهو أكثر المفاهيم اعترافا بالمجموعات الضعيفة (الاقليات، المرأة، المجموعات المهمشة) كعنصر فاعل في المجتمع، وبالتالي فهو يسعى للقضاء او لتقليل مظاهر التمييز ضد هذه المجموعات، وذلك من خلال توفير الآليات التي تساعدها على الاعتماد على نفسها [٣].

ويُعدّ مفهوم التمكين السياسي من المفاهيم الاجتماعية والسياسية المهمة بعده عنصرا رئيسياً لا يمكن تجاهله في عملية دعم الاقليات في المجتمع، فالتمكين هو عملية تعني العمل الجماعي في الجماعات المقهورة، او المضطهدة للتغلب على العقبات واوجه التمايز التي تقلل من اوضاعهم او تسلب حقوقهم، والتمكين السياسي هو عملية اساسية ومهمة للأقليات فهو يمكن الاقلية من اتخاذ القرارات والمطالبة بالحصول على حقوقها أسوة ببقية مكونات المجتمع[٤]. فهناك من يعرفه على اهمية وجود وتوفير الدعم من السلطة للفئات الضعيفة غير القادرة على تمكين نفسها ومنها الأقليات، والتمكين وفق ذلك هو (الاستراتيجية التي يمكن بواسطتها

---

[2] - Jim Crowther, Defining and Measuring "empowerment" in Community Based Project, Concept,Vol.4.No.3,2013,p.2.internet,website:lac-php-live5.is.ed.ac.uk/Concept/article/viewFile/239/2

[٣] – خليل النعيمات، تمكين المرأة، مؤسسة أنيرا Anera ، الولايات المتحدة الامريكية، ٢٠١٥ ، ص٥.

[4] -Tove Malloy, national minorities between protection and empowerment : towards a theory of empowerment, journal on ethno politics and minority issue in Europe, vol (13), no (2), 2014,p.11.

مساعدة الافراد والجماعات والمجتمعات ان تتحكم في ظروفها وتستطيع انجاز اهدافها، وهكذا تكون قادرة على العمل لمساعدة نفسها وغيرها وعلى تغيير اوضاعها للأحسن)[٥]، وهناك من عرفه على اهميته في (زيادة النفوذ والقوة فرغم التباين في توسيع أو تضييق مجالات تطبيقه إلا أنه يلتقي عند مفهوم القوة من حيث مصادرها وأنماط توزيعها باعتبار أن ذلك أمر ضروري لإدراك طبيعة التحولات الاجتماعية التي أصبحت تعمل لصالح الفئات المحرومة والمهشمة والبعيدة عن مصادر القوة، لذلك تتحقق قوة هذه الجماعات بتمكينها من ظروفها وفرصها وممارسة حقها في الاختيار، وبمدى توافر فرص اعتمادها على نفسها) [٦].

كما يعرف التمكين السياسي بانه (العمل الجماعي من اجل تمكين الجماعات المقهورة او المضطهدة لتخطي او مواجهة او التغلب على العقبات واوجه التمايز التي تقلل من اوضاعهم او تسلب حقوقهم)[٧] .

وعليه فالتمكين السياسي هو عبارة عن عملية معقدة ومركبة تتطلب تبني سياسات واجراءات وهياكل مؤسساتية وقانونية من اجل التغلب على اشكال عدم المساواة وضمان فرص متكافئة لكافة افراد المجتمع في الحقوق والواجبات واستخدام الموارد، وفي المشاركة السياسية ، وليس الغرض من التمكين المشاركة في النظم القائمة كما هي عليه ، بل العمل على تغييرها واستبدالها بنظم تسمح بمشاركة غالبية افراد المجتمع في الشأن وادارة البلاد وفي كل مستويات صنع القرار[٨].

وقدّم اعلان حقوق الأقليات تعريف ضمني لتمكين السياسي للأقليات وهو (اهمية

---

[5]- Nina Wallenstein, Empowerment: The Theory and Practice of Community, Community Development Journal, Oxford University Press, 1993, p 73.

[6] - Vanessa Griffin, Women Development and Empowerment: A pacific Feminist Perspective, Asian and Pacific Development Center, Kuala Lumpur, 1987, p.117.

[٧]– وسيم حسام الدين الاحمد، التمكين السياسي للمرأة العربية دراسة مقارنة، مركز الابحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المراة، الرياض، ٢٠١٦، ص ١٦.

[8] - Robert Adams, Social Work and Empowerment, Third Edition, Palgrave, Macmillan, China, 2003, p.7.

قيام الدول بحماية وجود الاقليات وهويتها، وتهيئة الظروف الكفيلة بتعزيز هذه الهوية، واعتماد التدابير التشريعية والقانونية، والتدابير الاخرى لتحقيق ذلك، وضمان مشاركتهم في الحياة السياسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية)[٩].

ومن خلال هذه التعاريف التي قُدِّمت للتمكين السياسي، يمكن اعطاء تعريف اجرائي للتمكين السياسي للأقليات وهو عملية يمكن من خلالها للأقليات من اتخاذ قرارات وتبني سياسات، للتغلب على جميع اشكال اللامساواة والتمييز التي تتعرض لها، فضلا عن مساعدتها في المشاركة السياسية والوصول الى مراكز صنع واتخاذ القرار باستقلالية وبدون اي تمييز.

ثانياً: ابعاد ومبادئ ومؤشرات التمكين السياسي للأقليات

هناك مجموعة من الابعاد والمؤشرات الخاصة بالتمكين السياسي للجماعات الضعيفة والمهمشة مثل الاقليات والمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة.

١. ابعاد التمكين السياسي للأقليات

ينظر الى التمكين السياسي للأقليات بوصفه عملية ذات ابعاد مختلفة، وهي[١٠]:

أ- ابعاد مجتمعية متعددة: وهي تتم على الاصعدة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والنفسية، وتنتقل بينها جميعا دون ان تقتصر على صعيد بعينه، وفي الوقت نفسه هي عملية تجمع بين المستويين الفردي والمجتمعي، وذلك حينما نفترض ان تمكين الفرد يؤدي في النهاية المطاف الى تمكين المجتمع.

ب- ابعاد تغييرية: ان التمكين السياسي يستهدف حصول افراد على القوة وتفترض ان هذا يتم عن طريق اكتساب المعلومات الخاصة بهم، وبالبيئة التي يعيشون فيها، ومن خلال التطلع نحو العمل مع الافراد والمؤسسات من اجل احداث التغيير المطلوب في

---

[٩]– الامم المتحدة، قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم (٤٧/ ١٣٥)،اعلان بشأن حقوق الاشخاص المنتمين الى اقليات قومية او اثنية والى اقليات دينية ولغوية، ١٩٩٢.

[١٠]– وسيم حسام الدين الاحمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.

واقعهم وفي المجتمع.

ت- ابعاد تفاعلية: فالتمكين هو نتاج التفاعل بين خبرات الافراد بعضهم البعض والتي ينتج عنها التغير الاجتماعي والسياسي المطلوب، وغايتها ان يتمكن الافراد من العمل لإحداث التغيير من خلال المؤسسات ذات التأثير في حياتهم ومجتمعاتهم.

ث- ابعاد تنموية: فالتمكين يهدف الى زيادة وعي الافراد بقدراتهم وتحثهم على تطويرها ليصبحوا مؤهلين للحاق بعملية التنمية.

٢. مبادئ التمكين السياسي للأقليات

يعتمد التمكين السياسي للأقليات على مجموعة من المبادئ،

أ- مبدأ المشاركة السياسية: وهو من اهم المبادئ التي تسهم في تعزيز التمكين السياسي للأقليات، اذ يسمح لأبناء الاقليات من المشاركة والتأثير في صنع القرار من خلال الانتخاب والترشيح وتولي المناصب الحكومية بدون تمييز[١١].

ب- مبدأ سيادة القانون: يقصد بمبدأ سيادة القانون ان الحكم في الدولة يتم وفق القانون، مع ضرورة احترام القانون من كافة مؤسسات الدولة، وهذا الامر يسهم في تعزيز التمكين السياسي للأقليات لأنه يرتبط بمبدأ المواطنة وما يرتبط به من حقوق وواجبات، وما يتطلب من مساواة وعدالة امام القانون وفي التشريعات لجميع المواطنين بدون اي تمييز[١٢].

ت- مبدأ التسامح: هذا المبدأ يؤكد على ضرورة الاحترام وقبول التنوع والاختلاف عبر الانفتاح والمعرفة وحرية الفكر والمعتقدات، والتسامح ليس اخلاقيا فقط بل

[11] -Ann Richardson, participation: conception in social policy, Rutledge, new york, 1983, p. 9.

[12] -Amartya Sen, Equality of what, the tanner lecture on human values, Stanford university, 1979, p. 205.

سياسي وقانوني، وهو مبدأ يسهم في استبدال ثقافة العنف بثقافة السلام[١٣]، وهذا الامر ينعكس بصورة ايجابية على التمكين السياسي للأقليات.

ث- مبدأ العدالة الاجتماعية: ان العدالة الاجتماعية هي تعبير عن الكرامة المتساوية لكل فرد في المجتمع، فهي تعني المساواة في الحرية وتكافؤ الفرص للجميع بغض النظر عن اي انتماءات، ان التمكين السياسي للأقليات لا يتطلب فقط المساواة امام القانون، بل يتطلب اقامة مجتمع عادل، اي ان يكون لجميع افراد المجتمع فرص متساوية في المشاركة، والتعليم، والعمل، والضمان الاجتماعي، والدفاع عن المحرومين والمستضعفين[١٤]، فالعدالة الاجتماعية تسهم في استقرار المجتمع وتوفر فرص امكانية مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار والتنمية، كما انها الية مهمة لإزالة الحواجز والانقسامات بين فئات ومكونات المجتمع الموروثة من العهود السابقة لانها تتجسد عبر تطبيق القوانين والاحكام على الجميع بالتساوي، وتعمل على تفعيل مبدأ التعايش بين القوميات، والمذاهب، والاديان، والطوائف، فهي تمثل عنصر توازن، او تعمل أحيانا على كبح الصراعات الاجتماعية او اداة لتهدئة التناحرات والصراعات الطبقية، والمذهبية، والعرقية فالسلم الاهلي والاجتماعي لا يتحقق الا بالعدالة الاجتماعية[١٥]، كما يجب ان تكون العدالة هنا كإنصاف، وضرورة الايمان بمبدأ التعاون كعنصر مهم لتوفير الرفاهية لجميع افراد المجتمع، اي انه ينبغي العمل على تحقيق البعد الاجتماعي في عملية توزيع الدخل والثروة، واذا وزعت بالتساوي على جميع افراد المجتمع فأنه

---

[١٣] – منظمة التربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، اعلان التسامح، الدورة الثامنة والعشرين، باريس، ١٩٩٥. نص الاعلان على الانترنيت: الموقع الرسمي لليونسكو: http://www.unesco.org

[١٤] – لطيف الوكيل، مبادئ الديمقراطية الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين، بلا، المانيا، ٢٠١١، ص ٥٠.

[15] - David Miller, principles of social justice, Harvard university press,,1999,p. 32.

سيتحقق مبدأ العدالة التوزيعية وبالتالي يتعزز التمكين السياسي للأقليات [١٦].

ج- مبدأ التضامن: يقوم هذا المبدأ على فكرة تجاوز المصلحة الذاتية الى المصلحة الجماعية، اي ان هذا المبدأ يدعوا الى تجاوز النزعة الفردية والاهتمام بالنزعة الجماعية، فالتضامن يعني المساعدة والدعم بين الاقوياء والضعفاء، والاغنياء والفقراء، وكبار السن والشباب، اي التعاون بين الاقوياء والمستضعفين والهمشين، والاستعداد للدفاع عن بعضهم البعض، فالتضامن يخلق نوعا من القوة التي تدفع الناس لمساعدة بعضهم البعض، وهذه المساعدة هي التي تبقي المجتمعات مترابطة مع بعضها[١٧].

٣. مؤشرات التمكين السياسي للأقليات

لا توجد مؤشرات للتمكين السياسي للأقليات بصورة صريحة وواضحة لان اغلب المؤشرات التي قدمت هي خاصة بمؤشرات التمكين السياسي للجماعات الضعيفة وخاصة المرأة، وهذه المؤشرات يمكن استخدامها كمؤشرات للتمكين السياسي للأقليات ايضا، كما انه يمكن استنتاج مؤشرات للتمكين السياسي للأقليات من خلال التهديدات التي تواجهها، وخاصة تلك الناتجة من اجراءات صنع القرار التي تتبعها الاغلبية، اذ يشير تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي لعام ٢٠٠٠ الى اهم هذه التهديدات، وهي[١٨]:

أ- الاستبعاد من المشاركة: ويتم ذلك من خلال التلاعب بالحقوق السياسية وبوسائط اعلامية وقانونية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية من اجل زيادة

---

16 - John Rawls, A theory of justice, Harvard university press, revised edition, 1979, p.150.

17 - Ingvar Carlsson and Anne Marie Lindgren, What is social democracy?, arbetarrorelsens tankesmedja publisher, Sweden,2007, p.p 30-31

١٨- الامم المتحدة، برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠، الانترنيت، الموقع :

https://www.un.org/

نفوذ الاغلبية في المجال السياسي.

ب- تجاهل سيادة القانون: ويتم ذلك عن طريق تنحية سيادة القانون جانبا في اوقات الكرب الاجتماعي الشديد من اجل استهداف الاقليات في كثير من الاحيان، وذلك بسبب شك الاغلبية بولاء الاقلية.

ت- القمع: ويتم بفرض ممارسات اجتماعية على الاقليات، وهو ما يتكرر في مجتمعات كثيرة، فغالبا ما كانت لغات الأقليات وثقافتها موضع حظر او تهميش، ويفرض تصاعد التعصّب الديني في بلدان عديدة ممارسات ثقافية على الأقليات، وفي بعض المجتمعات يكون التعصّب ازاء الراغبين في ممارسة ديانتهم انكارا للحق في حرية التعبير.

ث- الإفقار: ويتم عن طريق افعال الاغلبية الرامية الى تعزيز مصالحها الاقتصادية على حساب الأقليات والتي تؤدي في النهاية الى إفقار الاقليات.

واستنادا الى هذه التهديدات التي تواجهها الأقليات يمكن ادراج مؤشرات للتمكين السياسي للأقليات وهي:

- نسبة مشاركة الاقليات في المجالس التشريعية والمحلية.
- نسبة مشاركة الاقليات في السلطة التنفيذية.
- نسبة الاقليات في الوظائف العامة.
- نسبة مشاركة الاقليات في الانتخابات، ونسبة ادلائهم بأصواتهم، ونسبة من يحق لهم التصويت في الانتخابات.
- نسبة مشاركة الاقليات في الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات.

وعليه فأن تحقيق التمكين السياسي للأقليات وفق هذه المؤشرات يتطلب مجموعة من الآليات، بعضها قد يكون متعلق بمصادر القوة ذاتها، وبمفهومها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وبعضها الآخر يتطلب قدرا من التغيرات في ذات الأفراد والجماعات، وبعضها

الآخر يتطلب قدرا من التغيير تحتاجه البيئة القانونية، ولربما أحيانا بعض القيم الدينية المنظمة، أو تلك التي تنسب إليها بعض أو كل الممارسات القائمة فيما يتعلق بوضع الاقليات وتراتبياتهم الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والنفسية[١٩].

المطلب الثاني: واقع ومؤشرات التمكين السياسي للمسيحيين في العراق

بعد التغيير السياسي الذي حصل في العراق وتغيير نظامه السياسي نتيجة الغزو الامريكي في ٢٠٠٣/٤/٩، تأثرت جميع العراقيين من هذا التغيير، ومنهم المسيحيين سواء كان هذا التأثير ايجابي او سلبي، ومن اجل دراسة التمكين السياسي للمسيحيين في العراق و مؤشراته ينبغي دراسة الاطار الدستوري للتمكين السياسي للمسيحيين في ضوء دستور عام ٢٠٠٥، ومن ثم دراسة واقع هذا التمكين ومؤشراته.

اولاً: الاطار الدستوري والقانوني للتمكين السياسي للمسيحيين

ان احد مبادئ الديمقراطية هي حكم الاغلبية واحترام حقوق الاقلية، فضلا عن ان المشاركة الايجابية للأقليات في الحياة العامة والسياسية هي عنصر اساسي في المجتمع الديمقراطي، ووفقا لتجارب الدول تحتاج الحكومات الى سن تشريعات ووضع ترتيبات معينة لتعزيز التمكين السياسي للأقليات، من اجل حماية حقوقها والحفاظ على خصوصياتها، وحمايتها من التماهي في ثقافة الاغلبية، لذلك فأن تمكين الاقليات في جميع النواحي يتطلب الحماية الشاملة لحقوقهم، واجراءات لمنع التمييز ضدهم، وتشكيل مؤسسات لمراقبة اجراءات حماية الاقليات، وعموما فأن حقوق الاقليات تنقسم الى :

الحقوق العامة: وهي مجموعة من الحقوق الفردية المقررة لأفراد الاقليات، وتتم ممارستها بصورة فردية من قبل افراد الاقليات كأي فرد اخر في الدولة[٢٠].

---

[19] - Jim Crowther, Defining and Measuring "empowerment" in Community Based Project, Concept, op.cit,p.7.

[٢٠]– وائل احمد علام، حماية حقوق الاقليات في القانون الدولي العام ، دار النهضة العربية، القاهرة، ط٢، ٢٠٠١، ص 36.

الحقوق الخاصة: وهي مجموعة الحقوق المرتبطة بالأقليات بصورة خاصة، وهي تنقسم الى قسمين[٢١]:

١. الحقوق الخاصة الجماعية للأقليات: هي مجموعة الحقوق الفردية التي تقرر لأفراد الاقليات، وتتم ممارستها بصورة جماعية مع باقي افراد الاقلية.
٢. الحقوق الخاصة لجماعات الاقليات: هي الحقوق التي تقرر للأقلية كأقلية، اي انها ليست حقوق فردية كحق تقرير المصير.

ان الحقوق الخاصة الجماعية للأقليات هي ضمان ممارسة افراد الاقليات لسماتها المميزة عن باقي افراد الدولة اغلبية كانت ام اقلية اخرى، وتقسم هذه الحقوق الى اربعة انواع وهي:

أ- الحقوق الدينية: وهي حق الفرد في ان يعتنق الدين الذي يختاره حسب اجتهاده، دون ان يكون لأي احد اكراهه على اعتناق عقيدة ما او تركه لما يعتقده وتغييره الى اخر، مع ضرورة عدم تقييد هذا الحق الا بالقيود التي تفرض بالقانون، ويكون الهدف منها حماية النظام العام او حقوق الاخرين وحرياتهم، وان تكون ضرورية لتحقيق هذا الهدف[٢٢].

ب- حق المشاركة في الحياة العامة والسياسية: ويقصد بها حق المشاركة للأقليات في الانتخاب و الترشح والتصويت، وتسنم المناصب العامة[٢٣].

ت- الحقوق اللغوية: ويقصد بها حق الاقليات في ممارسة حقوقها اللغوية في المجالات

---

[٢١]- محمد يوسف علوان و محمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الانسان: الحقوق المحمية، الجزء الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٥، ص ٤٨.

[٢٢]- عبد الرحيم محمد الكاشف، الرقابة الدولية على تطبيق العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: دراسة مقارنة حول دور اللجنة المعنية بحقوق الانسان في تفسير وحماية الحقوق التي تضمنها العهد والمبادئ التي ارستها في هذه النصوص، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٠٣، ص ٦٣.

[٢٣]- محمد سعيد مجذوب، النظرية العامة لحقوق الانسان تطور الحقوق والحريات العامة والاليات القانونية لحمايتها، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ط١، ٢٠١٤، ص ١٠٢.

الخاصة والعامة والرسمية، وحماية لغة الاقليات من ان تتلاشى في لغة الاغلبية او في اللغة الرسمية للدولة[٢٤].

ث- حق المشاركة في الحياة الثقافية: وهو حق الاقليات في المشاركة الحرة في الحياة الثقافية الخاصة والتقليدية لأقلية معينة، ومشاركتها في الحياة الثقافية العامة للمجتمع الذي هو جزء منه، وتشمل الثقافة، العادات، والتقاليد والآداب والفنون[٢٥].

وفيما يخص الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ فقد مَنَح الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ جميع العراقيين ومنهم المسيحيين مجموعة واسعة من الحقوق الدينية، والمدنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، فضلا عن تضمنه مواد لمكافحة التمييز، وفيما يخص الحقوق الدينية نجد ان الدستور العراقي اشار الى عدة حقوق دينية لجميع مكونات العراق الدينية، اذ اكد في المادة (٣) على ان العراق بلدٌ متعدد القوميات والأديان والمذاهب، واشار في المادة (٢/ ثانيا) الى ضمان كامل الحقوق الدينية لجميع الأفراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية كالمسيحيين والايزيدين والصابئة المندائية، كما اشارت المادة (٤٢) لكل فرد حرية الفكر والضمير والعقيدة، اما المادة (٤٣/ اولا) فقد اكدت على أن أتباع كل دينٍ أو مذهبٍ أحرارٌ في: أ- ممارسة الشعائر الدينية،... ب- إدارة الأوقاف وشؤونها ومؤسساتها الدينية. وأيضا نصت نفس المادة (٤٣) في الفقرة الثانية على تكفل الدولة حرية العبادة وحماية اماكنها، وايضاً اكد في المادة (١٠) على حرمة التعدي على العتبات المقدسة والمقامات الدينية، وفيما يتعلق بالأحوال المدنية للأقليات فقد نصت المادة(٤١) ((العراقيون أحرارٌ في الالتزام بأحوالهم الشخصية، حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم، وينظم ذلك بقانون)). نلاحظ من خلال هذه المواد ان الدستور اشار الى الحقوق الدينية التي يتمتع بها

[٢٤]- محمد يوسف علوان و محمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الانسان، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩.

[٢٥]- المصدر نفسه، ص ٥٩.

الأفراد من حرية في العبادة والعقيدة وحماية الاماكن المقدسة لجميع المكونات الدينية في العراق ومنهم المسيحيين.

وفيما يخص الحقوق المدنية والمتعلقة بالمساواة في جميع اشكالها فقد اورد الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ مجموعة نصوص تضمن هذه الحقوق ، اذ تنص المادة (١٤) ان العراقيين متساوون امام القانون دون تمييز بسبب الجنس او العرق او القومية او الاصل او اللون او الدين او المعتقد. اما الحقوق السياسية فقد اشار الدستور العراقي النافذ لهذه الحقوق ، وشمل بها العراقيين جميعاً بمن فيهم الذين يعدون من الأقلية وتجلت هذه الحقوق في اوضح صورة بالمطالبة بمن يمثلهم في الحكومة والبرلمان العراقي ومجالس المحافظات وتدوين حقوقهم في الدستور ورفض تغييبهم من المعادلة السياسة لانهم مكونات اصيلة، ومتميزة في المجتمع العراقي، ومن ضمن هذه حقوق الحق لأي مواطن ضمن شروط معينة بالقانون حق التصويت، والترشيح سواء بمجالس المحافظات او مجلس النواب. ونجد حق الترشيح مشاراً اليه في المادة (٢٠) ((للمواطنين رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح)). اما عن حقهم في التمثيل السياسي فقد نصت المادة (٤٩/اولا) على ((يتكون مجلس النواب من عدد من الأعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مائة ألف نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب العراقي بأكمله، ... ويراعى تمثيل سائر مكونات الشعب فيه))، وهذه اشارة واضحة وصريحة على وجود تمثيل لجميع مكونات العراقية، ومن جانب اخر فأن قوانين الانتخاب العراقية منذ عام ٢٠١٠ تنص على اعطاء كوتا للأقليات ومنهم المسيحيين، واحتساب اصواتهم على اساس الدائرة الانتخابية الواحدة، أي على مستوى العراق لضمان تجميع الاصوات الناخبين المنتمين للأقليات، اذ تم تخصيص (٥) مقاعد للمسيحين في مجلس النواب العراقي من اصل (٣٢٨) موزعة على المحافظات التالية (بغداد، نينوى، كركوك، دهوك، اربيل)[٢٦]، كما تم تخصيص (٤) مقاعد للمسيحيين في مجالس المحافظات من اصل

[٢٦]– المادة (١١/ ثانيا) ، قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٣.

(٢٥٥) موزعة على المحافظات التالية (بغداد، بصرة، نينوى، كركوك)[٢٧]. في حين تم تخصيص (٦) مقاعد للمسيحيين في ((المجلس الوطني لكوردستان– العراق)) [٢٨] من اصل (١١١) مقعد، وفي مجالس محافظات ((اقليم كوردستان العراق) تم تخصيص (٦)( ) مقاعد للمسيحين من اصل (٩٠) مقعد[٢٩].

اما عن الحق في تكوين الجمعيات والاحزاب السياسية والحق في التجمع والاجتماع، فقد نص الدستور في المادة (٣٩/ اولا) على ((حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية، أو الانضمام إليها، مكفولةٌ...)) كما نص في المادة (٧/ اولا) على ((يحظر كل كيانٍ أو نهجٍ يتبنى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي...، وينظم ذلك بقانون)) اما المادة (٣٨) تنص على (تكفل الدولة، بما لا يخل بالنظام العام والآداب حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل ...، وتنظم بقانون). وعليه نجد ان هذه النصوص الدستورية قد ضمنت حق تكوين الجمعيات والاحزاب السياسية لجميع مكونات المجتمع العراقي، ولم يرد تقيد في تكوين الجمعيات والاحزاب السياسية بمكون معين او جهة معينة اي انه مع حق الأقليات في تكوين جمعيات أو أحزاب لهم، فضلا عن ان حق الاجتماع او التجمع او التظاهر طالما يكون محكوم بموافقة القانون ومطابق للدستور فلا يجوز ان يحرم احد منها سواء اغلبية او اقلية، وهذا يعني ان للأقليات حق التجمع والاجتماع والتظاهر ضمن ما حدده الدستور.

وضمن الدستور العراقي الحقوق الثقافية للأقليات ومنهم المسيحيين، اذ اقر الدستور

---

[٢٧]– المادة (١٥/ اولا)، قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨.

– تم تخصيص (٥) مقاعد للمكون الكلدان السريان الاشوريين، و مقعد واحد للأرمن يصبح العدد (٦) مقاعد للمسيحيين.

[٢٨]– المادة (٣٦)، قانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٩، قانون التعديل الرابع لانتخاب المجلس الوطني لكوردستان– العراق.

– المقاعد موزعة كالاتي (ثلاثة مقاعد في مجلس محافظة دهوك، اثنان للمكون الكلداني السرياني الاشوري، وواحد للأرمن من اصل ٢٨ مقعد) ، (مقعدان في مجلس محافظة اربيل من اصل ٣٠ مقعد)، و(مقعد واحد في مجلس محافظة السليمانية من اصل ٣٢ مقعد)

[٢٩]– المادة (٣٢)، قانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٩، قانون انتخاب مجالس المحافظات والاقضية والنواحي في اقليم كوردستان العراق.

استخدام اللغات التي تتحدث بها الاقليات في المؤسسات الخاصة والرسمية، اذ تنص المادة (٤/ اولا) ((اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق، ويضمن حق العراقيين بتعليم أبنائهم باللغة الأم كالتركمانية، والسريانية، والأرمنية، في المؤسسات التعليمية الحكومية، وفقاً للضوابط التربوية،...))، وتضمن نفس المادة (٤/ رابعا) على ((اللغة التركمانية واللغة السريانية لغتان رسميتان أخريان في الوحدات الإدارية التي يشكلون فيها كثافةً سكانية)). ولم يقف الدستور العراقي عند حق الاقليات في المشاركة في الحياة العامة والسياسية، والتأكيد على مبدأ تكافؤ الفرص وعدم التمييز وممارسة الشعائر الدينية والمذهبية بل ذهب في المادة (١٢٥) الى منح الاقليات العراقية الاطار التشريعي لتكوين الادارات المحلية والتمتع بدرجة عالية من اللامركزية في ادارة شؤونها الثقافية والسياسية، والتعليمية، والادارية اذ نصت على ((يضمن هذا الدستور الحقوق الإدارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة كالتركمان، والكلدان والآشوريين، وسائر المكونات الأخرى، وينظم ذلك بقانون)). كما تضمن مسودة دستور ((اقليم كوردستان العراق) ايضا حقوق الاقليات ومنهم المسيحيين، اذ تنص المادة (٥) منه على ((يتكون شعب اقليم كردستان من الكرد، التركمان، العرب، الكلدان والسريان والآشوريين، الأرمن وغيرهم ..))، بينما تضمن المادة (٦) حرية العقيدة وتؤيد الحقوق الدينية للمسيحيين، وتقر المادة (١٤) على اعتبار اللغة السريانية لغة رسمية في الاقليم الى جانب الكردية والعربية والتركمانية، فضلا عن ضمانها تعليم اللغة للأقليات ومنهم المسيحيين، كما تحظر المادة (٢٠) اي نوع من انواع التمييز ومنه التمييز على اساس ديني، فضلا عن ادراجه للعديد من الحقوق السياسية والمدنية مثل تشكيل الاحزاب، وحرية الانتخاب والترشيح والتصويت، وحرية الرأي والتعبير، وحظر كل كيان يتبنى او ينتهج الفاشية والعنصرية والارهاب والتكفير والتطهير العرقي والطائفي، كما ويضمن المساواة بجميع اشكالها، كما ضمن الحقوق الثقافية لكل مكون ديني في الإقليم من خلال المادة (٣٤) التي منحت (الحق في تأسيس مجلس لتطوير وتنظيم شؤونه الثقافية والاجتماعية والتراثية وتنميتها وينظم ذلك

بقانون). ومنحت المادة (٣٥) الحقوق القومية والثقافية والإدارية للتركمان، العرب، الكلدان والسريان والأشوريين، الأرمن بما فيها الحكم الذاتي حيثما تكون لأي مكون منهم أكثرية سكانية وينظم ذلك بقانون.

ان هذه النصوص الدستورية جاءت بصورة عمومية تخص كل افراد الشعب العراقي ومن ضمنهم المسيحيين، الا انها تبقى نصوص شكلية غير مطبقة على ارض الواقع.

ثانيا: واقع التمكين السياسي للمسيحيين في العراق

لا يمكن دراسة مؤشرات التمكين السياسي للمسيحيين بدون معرفة عددهم، ومراكز وجودهم، والتعدد الكنسي للمسيحين التي اثرت بصورة كبيرة على مشاركتهم في العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، ومن ثم اثرت بصورة اكبر على عملية تمكينهم السياسي. اذ يبلغ عدد المسيحيين في العراق في الوقت الحاضر (٥٠٠,٠٠٠) تقريبا حسب مصادر مختلفة( )، يتمركزون في محافظات عراقية عدة اهمها بغداد ونينوى وكركوك والبصرة واربيل ودهوك[٣٠]، ويعترف القانون العراقي بأربع عشرة طائفة مسيحية رسمية في العراق [٣١]، ولهم تمثيل في ديوان اوقاف المسيحيين الى جانب الايزيدين والصابئة المندائيين.

شكلت المحاصصة السياسية مرتكزا رئيسيا للعملية السياسية والنظام السياسي العراقي بعد

– تشير العديد من الاحصائيات الى ان عدد المسيحيين في العراق كان قبل عام ٢٠٠٣ (١,٤٠٠,٠٠٠) حسب احصاء عام ١٩٨٧، وبعد عام ٢٠٠٣ بدأت اعداد المسيحيين تتناقص لأسباب عديدة، اذ بلغ عددهم في عام ٢٠٠٦ حوالي (٨٠٠,٠٠٠)، ومن عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠١٤ قبل دخول داعش للعراق وصل عددهم (٥٠٠,٠٠٠)، وتشير تقارير واحصاءات غير رسمية الى ان عدد المسيحيين بعد دخول داعش للعراق وصل الى (٣٥٠,٠٠٠)، اما الجهاز المركزي للإحصاء يشير الى عدد المسيحيين في عام ٢٠١٧ يبلغ (٦٥٠,٠٠٠) ان هذا الاختلاف والتباين في اعداد المسيحيين يرجع الى عدم وجود احصاء سكاني منذ اخر احصاء تم عام ١٩٩٧، الا ان الباحث اعتمد العدد (٥٠٠,٠٠٠) استنادا الى عدة تقارير واحصائيات ولا سيما الكنسية منها.

[30] **-Suha Rassam, Christianity in Iraq: its origins and development to the present day, Gracewing, Leominster, 2005,p 183.**

[٣١]– الطوائف الدينية المعترف بها رسميا في العراق رقم ٣٢ لسنة ١٩٨١، نظام ملحق نظام رعاية الطوائف الدينية.

عام ٢٠٠٣، وتم تثبيت هذا المبدأ واقعيا في الحياة السياسية العراقية [٣٢]، وشارك المسيحيين في العملية السياسية منذ مراحلها الاولى ، ابتداءاً بمجلس الحكم الانتقالي، ولجنة كتابة الدستور العراقي اذ كان للمسيحيين ممثل واحد وهو السيد (يونادم يوسف كنا)، كما تم تمثيلهم ايضا في المجلس الوطني المؤقت، والحكومة المؤقتة برئاسة اياد علاوي عام ٢٠٠٤، ومن بعدها في الجمعية الوطنية الانتقالية، والحكومة الانتقالية برئاسة ابراهيم الجعفري عام ٢٠٠٥، وبعد الاستفتاء على الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، جرت الانتخابات لانتخاب ممثلي مجلس نواب عراقي لدورة (٢٠٠٦-٢٠١٠) ، وشارك المسيحيون في هذه الانتخابات من خلال احزاب وشخصيات، وكانت مشاركتهم في هذه الانتخابات على المستوى الوطني وذلك لعدم منح القانون الانتخابي في تلك الانتخابات مقاعد مخصصة للأقليات (كوتا) وحصل المسيحيين على ثلاثة مقاعد في هذه الدورة الانتخابية، كما شاركوا ايضا في الحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي الدورة الاولى (٢٠٠٦-٢٠١٠) من خلال منحهم وزارة واحدة، وبعدها شاركوا ايضا في انتخابات مجلس النواب العراقي الدورة (٢٠١٠-٢٠١٤) من خلال بعض الاحزاب المسيحية، وكانت مشاركتهم بعد ان خصص القانون الانتخابي (٨) مقاعد للأقليات العراقية وفق نظام الكوتا خصصت (٥) مقاعد للمسيحين، كما شاركوا ايضا في الحكومة العراقية الدورة (٢٠١٠-٢٠١٤) برئاسة نوري المالكي الدورة الثانية من خلال منحهم وزارة واحدة ايضا، وفي الانتخابات اللاحقة للدورات البرلمانية (٢٠١٤-٢٠١٨) و (٢٠١٨-٢٠٢٢) تم تمثيل المسيحيين في هذه الدورات بخمسة مقاعد لكل دورة وفق نظام الكوتا الذي خصص لهم هذه المقاعد، فضلا عن مشاركتهم في حكومة حيدر العبادي (٢٠١٤-٢٠١٨) ومن ثم حكومة عادل عبد المهدي (٢٠١٨-٢٠٢٠) وحكومة مصطفى الكاظمي (٢٠٢٠) من خلال منحهم وزارة واحدة.

---

[٣٢]- فائز عزيز اسعد، المسيحيون العراقيون والدستور والمواطنة، مجلة الفكر المسيحي، العدد (٤٧-٤٨)، بغداد، ٢٠٠٥، ص ١٦٥.

ان مشاركة المسيحيين في السلطة التشريعية ومجالس المحافظات يتم من خلال نظام الكوتا اي انه بدون هذا النظام لا يمكن لأي فرد مسيحي من الوصول للسلطة التشريعية والمحلية، وكذلك تولي اي منصب تنفيذي، فالمشاركة السياسية للمسيحين في العملية السياسية هي ضعيفة وشكلية، فمجرد المشاركة السياسية ليس كافيا لكي تكون فعلية وحقيقية وفعالة، والامر ينطبق ايضا على توليهم الوظائف والمناصب العامة [٣٣]، وهذا الامر يؤدي الى صعوبة تمكينهم سياسيا سواء في الحكومة المركزية، او حكومة ((اقليم كردستان العراق))، فتمثيلهم على المستوى الاتحادي والمحلي وعلى مستوى المحافظات محدود جدا ومجزأ، وتم ادراجهم ضمن قوائم الشيعة او السنة او الاكراد، فالمشاركة السياسية لم تعكس التمثيل الحقيقي لهم ولم تلبي طموحاتهم[٣٤]، فالانتخابات البرلمانية التي اجريت في العراق منذ عام ٢٠٠٥ عكست تهميش الاقليات ومنهم المسيحيين باستثناء بعض الشخصيات، اذ اصبح ممثلو المسيحيين تحت وصاية الكتل الكبيرة فالقانون والنظام الانتخابي ينبغي ان يضمن تمثيل عادل وحقيقي ضمن ما يعرف بنظام الكوتا الذي هو الية لتحقيق التميز الايجابي للأقليات، لكن الذي حدث ان النظام الانتخابي في العراق يسهم في التجاوز على نظام الكوتا من خلال تدخل المكونات الكبيرة من خلال ترشيح شخصيات صحيح هم مسيحيين لكنهم منتمين الى احزاب وجهات غير مسيحية. كما ان قوانين الانتخابات التي جعلت من كل محافظة دائرة انتخابية مستقلة، وهذا التقسيم اثر على الاحزاب الصغيرة، وان تقسيم المرشحين في القوائم الانتخابية الخاصة بالمسيحيين على خمس محافظات يتناقض مع كون العراق دائرة انتخابية واحدة بالنسبة لمرشحي الاقليات الامر

---

[٣٣]- للمزيد ينظر: حازم صباح احميد و عمر فرحان حمد، واقع الاقليات في العراق وانعكاسه على عدم الاستقرار السياسي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد (٤)، جامعة تكريت، ٢٠١٥، ص ٨٤. وكذلك : سعد سلوم، المشاركة السياسية للأقليات في العراق، مكتبة حقوق الاقليات، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية، العراق، بلا، ص ١٣.

[٣٤]- معهد القانون الدولي وحقوق الانسان، تقرير : المضي قدما بمسألة الاقليات في العراق، بغداد، بلجيكا، واشنطن، ص ٣، الانترنيت، الموقع:.www.iilhr.org

الذي ادى الى عدم وصول مرشحين مسيحيين حصلوا على الاف الاصوات ولم يعتبروا فائزين لانهم لم يكونوا مرشحين عن المحافظة معينة، بينما فاز المرشحون الذين رشحوا عن المحافظة المعينة وهم حصلوا على نصف عدد الاصوات الذي حصل عليه المرشحون الذين لم يعدوا فائزين[٣٥]. كما ان مفوضية الانتخابات تشترط دفع تأمينات انتخابية تبلغ (٥٠) مليون دينار عراقي للمشاركة في الانتخابات وهذا الاجراء يشكل قيدا على المشاركة السياسية للمسيحيين في الانتخابات لانطوائه على عبء مالي لا تستطيع اغلب احزاب الاقليات تحمله، وكان من نتائجه انسحاب بعض الاحزاب السياسية المسيحية من الانتخابات لعدم قدرتهم على تأمين هذا المبلغ. اما فيما يخص تمثيل المسيحيين في المناصب التنفيذية فقد تم اقصائهم ايضا من المناصب المهمة او السيادية او غيرها ، اذ اصبح تمثيل المسيحيين يتجسد بمنصب وزير، إذ حصل المسيحيين في جميع الحكومات العراقية المتعاقبة على وزارة واحدة فقط، ولم يتولى اي مسيحي منصب وكيل وزير وفيما يخص الدرجات الخاصة فهي معدومة او شبه معدومة، ولم يعين اي مسيحي بصفة محافظ او نائب محافظ حتى في المناطق التي يشكلون فيها ثقلا عدديا، وهذا الامر ايضا يرتبط بموضوع الاستيلاء على مقاعدهم في السلطة التشريعية ومجالس المحافظات من قبل المكونات الكبرى، لان اغلب هذه المناصب ايضا ستذهب لأشخاص مسيحيين لكنهم منتمين لأحزاب المكونات الكبيرة، وفي حكومة((اقليم كردستان العراق)) هناك منصبا وزاري واحد للمسيحيين، لكن اشغاله في اغلب الاحيان يكون بناءا على اختيار القيادة الكردية، او من المقربين لها او من الاحزاب المسيحية المحسوبة على الاطراف الكردية.

وفيما يخص تمثيل المسيحيين في مجالس المحافظات فبعد صدور قانون انتخابات مجالس المحافظات عام ٢٠٠٨ والذي ضمن عدد قليل من المقاعد للأقليات ومنها (٤) مقاعد للمسيحيين اثار موجة احتجاجات من قبل المسيحيين اذ اعتبروا تمثيلهم بـــ (٤) مقاعد قليلة جدا ورفعوا رسالة الى البرلمان العراقي ومفوضية الانتخابات لإنصافهم، واقترحت الامم المتحدة زيادة المقاعد

[٣٥]– سعد سلوم، المشاركة السياسية للأقليات في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.

الخاصة للأقليات، ومنهم المسيحيين الا ان هذا المقترح لم يؤخذ به [٣٦]. كما ان هناك تمييز في تمثيل المسيحيين على المستوى المحلي (القضاء والناحية) حيث تستمر سيطرة الاحزاب المكونات الكبيرة على المجالس العامة المحلية، لا سيما في المناطق المتنازع عليها، وهذا يؤثر على مستوى تمثيلهم من جهة، وعلى توزيع مصادر الثروة، والحصول على الخدمات، والحقوق الادارية والمحلية من جهة اخرى[٣٧]. ويواجه المسيحيين عقبات كبيرة في الحصول على فرص وظيفية بسبب شحة الفرص المتاحة في المناطق التي يتواجدون فيها، وكذلك بسبب التمييز على اساس ديني وعرقي، او لعدم ارتباط اغلب المسيحيين بالأحزاب السياسية الكبيرة، فضلا عن وجود تمييز مقنع في التوظيف في القطاع العام، مع اقتصار المناصب المهمة للمنتمين للأحزاب الكبيرة، اذ يؤكد المسيحيين بأن مناصب القضاء والشرطة والجيش والتعليم العالي والاعلام بعيدة المنال بالنسبة لهم، الامر الذي يجبرهم على قبول وظائف بسيطة ذات دخول متواضعة، فعلى سبيل المثال ان المسيحيين يشكلون الاغلبية العظمى في تعداد قضائي الحمدانية وتلكيف الا انهم يمثلون (٣٢%) من اجمالي منتسبي الشرطة في قضاء الحمدانية، و(١٢%) في قضاء تلكيف[٣٨]. وفي بعض مناطق سهل نينوى تكون فرص العمل متاحة لمن هم على اتصال بالأحزاب الكردية، فالحزبان الرئيسيان (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني) يسيطران على المناصب المهمة والوظائف المرموقة، ويشترطان العضوية الحزبية للراغبين في الالتحاق بوظائف تدريبية او حتى للدراسات العليا، كما ان انتشار المحسوبية والمحاباة في عملية التعيين تُصعب من عملية توظيف ابناء الاقليات ومنهم المسيحيين الذين

---

[٣٦]– ممتاز لالاني (اعداد)، تقرير: لازالوا مستهدفين: اضطهاد مستمر لأقليات العراق، المجموعة الدولية لحقوق الاقليات ، منظمة الاقليات العراقية،2010 ، ص ٢٤، الانترنيت، الموقع: www.minorityrights.org

[٣٧]– معهد القانون الدولي وحقوق الانسان، الاقليات والفئات الضعيفة الاخرى في العراق: الاطار القانوني، منح الوثائق، وحقوق الانسان، بغداد، بلجيكا، واشنطن، ص ص ٧٧–٧٨، الانترنيت، الموقع:www.iilhr.org.

[٣٨]– المجلس الاشوري في الاتحاد الاوربي والمؤسسة الاشورية، تقرير حقوق الانسان عن المسيحيين في العراق، ٢٠١٣، ص ٣ .

يفتقرون الى علاقات عائلية او عشائرية او سياسية تؤمن لهم ذلك، في حين ان الذين ينجحون في الحصول على وظائف فانهم يقرّون بالهوية الكردية او يقسمون بالولاء للأحزاب الكردية[٣٩]. اما الانتخابات والتصويت فيها بالنسبة للأقليات فهي شهدت تجاوزات عديدة ادّت الى صعوبة الادلاء بأصواتهم بحرية تامة لا سيما في (اقليم كردستان العراق) وكركوك ونينوى والبصرة، اذ ان المسيحيين يواجهون عملية صهر في هذه المناطق، وتضعهم في مركز الصراعات على السلطة من خلال الانتخابات بين المكونات الكبرى الذين يتنافسون ويتنازعون على السلطة، وعلى الثروات الهائلة وخاصة النفط في هذه المناطق. اذ نلاحظ من خلال الانتخابات التي اجريت في العراق ان هناك مؤشرات عديدة اسهمت في ضعف مشاركة المسيحيين، فعلى سبيل المثال انه خلال انتخابات ٢٠٠٥ وقعت اعمال عنف وترويع ادت الى تعذر وصولهم الى مراكز الاقتراع والادلاء بأصواتهم[٤٠]، فضلا عن فتح (٩٣) مركز اقتراع فقط من اصل (٣٣٠) في محافظة نينوى، وان صناديق الاقتراع لم تصل وان حوادث ترهيب وتزوير وقعت في تلك المناطق[٤١]، وهذا ما وثقه تقرير الحرية الدينية في العالم لعام ٢٠٠٥ اذ اكد التقرير ان هذه الاجراءات ادت الى عطلات ادارية في يوم الانتخابات، فضلا عن منع قوى الامن الكردية السماح بمرور صناديق الاقتراع الى قرى ذات غالبية مسيحية، وهي بذلك حرمت نحو (١٠٠،٠٠٠) مسيحي واعداد اقل من بقية الاقليات في تلك المناطق من حقهم في التصويت، وبعد التحقيق في هذه التجاوزات اعترفت المفوضية المستقلة للانتخابات في العراق بأن مراكز الاقتراع في محافظة نينوى لم تكن كافية، وزعمت المفوضية ان هذه المخالفات تعبر

---

[39] - Minority right group international, From Crisis to Catastrophe: the situation of minorities in Iraq, report, 2014, p22, internet, website: https://minorityrights.org/wp-content.

[٤٠]– الامم المتحدة، بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، تقرير حقوق الانسان، تموز/ اب/٢٠٠٦، ص ٢١.

[٤١]– بريتي تانيجا، صهر و نزوح واستئصال: جماعات الاقليات في العراق منذ عام ٢٠٠٣، ترجمة عبد الاله النعيمي، معهد الدراسات الاستراتيجية بيروت، ٢٠٠٩، ص ٣٠.

عن تردي الوضع الامني في محافظة نينوى وكركوك ومناطق اخرى[٤٢]. وفي انتخابات ٢٠١٠ وقعت نفس الممارسات والتجاوزات وهذا ما اكدته وكالة انباء الامم المتحدة (IRIN) ان مجموعة من الاقليات وغالبيتها من المسيحيين احتجوا خارج المنطقة الخضراء تعبيرا عن استيائهم من وقوع مخالفات في يوم الانتخابات، لا سيما في كركوك حيث اتهم شهود ان الاحزاب الكردية قامت بدخول مراكز الاقتراع وفتح صناديق الاقتراع، وسرقة اوراق الاقتراع[٤٣]، وعليه قال متحدث باسم مجلس الاقليات العراقية ((ان الشعب العراقي لم تتح له امكانية التصويت، فقد فتحت الحكومة مراكز للكرد ولكن ليس للمسيحيين))[٤٤].

وفيما يخص الاحزاب والحركات السياسية المسيحية، فهناك تنظيمات واحزاب سياسية لها مشاركة، ومواقف، وحضور في العراق بعد عام ٢٠٠٣، سواء في المركز او ((اقليم كردستان العراق)) بعضها تأسس قبل عام ٢٠٠٣، وبعضها بعد عام ٢٠٠٣، وبعض هذه الاحزاب شاركت في الحركات السياسية ومؤتمرات المعارضة ضد النظام الدكتاتوري السابق مثل الحركة الديمقراطية الاشورية[٤٥]، كما ان هناك احزاب وتنظيمات مسيحية تتشكل اثناء فترة الانتخابات فقط ومن ثم تختفي.

ان تشكيل احزاب سياسية مسيحية جديدة، ونشاطات الموجودة منها في الساحة السياسية العراقية، تواجه اشكاليات ومعوقات عديدة بعضها يتعلق بقوانين الاحزاب وتشكيلها وما يترتب عليها، وبعضها الاخر يرتبط بنشاط الاحزاب المسيحية وارتباطاتها بأحزاب ومكونات كبرى، فهناك قيود متعلقة بتسجيل الاحزاب السياسية على نحو غير متناسب مع قدرة الاشخاص المنتمين الى اقليات ومنهم المسيحيين على ممارسة حريتهم في الاجتماع وتكوين

٤٢- نقلا عن: المصدر نفسه، ص ٣٠.

43 - IRIN, Thousands were unable to vote in north, 2010, internet, website: http://thenewhumanitarian.org/ar/

٤٤- بريتي تانيجا، صهر و نزوح واستئصال: جماعات الاقليات في العراق منذ عام ٢٠٠٣، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠.

٤٥- لجنة العمل المشترك لقوى المعارضة العراقية، وثائق المؤتمر العام لقوى المعارضة العراقية، بلا، بيروت، ١٩٩١، ص ٨٧-٨٨.

احزاب وجمعيات، اذ لم يراعي قانون الاحزاب السياسية احزاب الاقليات، اذ ساوى القانون بشكل غير مناسب بين احزاب الاقليات والاحزاب الكبيرة ذات الامكانات المالية الضخمة، فاغلب احزاب الأقليات – المسيحية منها على وجه الخصوص – ليست لهم قدرة مالية على دفع اجور تسجيل الحزب التي تبلغ (٢٥) مليون دينار عراقي[٤٦]. ولكن الاشكالية الاهم التي تواجه الاحزاب والتنظيمات السياسية المسيحية هي انها لا تتمتع بنفوذ سياسي في المجتمع العراقي، وذلك بسبب حجمها السكاني والتقلص المستمر والتشتت الفئوي وفق مسميات قومية وعرقية سياسية واجندات مبنية على اسس ومفاهيم ومشاريع غير قابلة للتطبيق، وهذا التشتت يكون على حساب كونهم مسيحيين من ناحية الهويات الثانوية المعمول بها في العراق، فكل حزب سياسي يعد نفسه قومية قائمة بذاتها، وهم منقسمون فيما بينهم في الرؤى والاطروحات، اي انهم في صراع داخلي ينعكس على المجتمع المسيحي ويسهم في شرذمة وفقدان المسيحيين للثقة بأحزابهم السياسية التي لم تستطع تأمين وحماية حقوقهم[٤٧].

كما يعاني المسيحيين من تهميش واستبعاد اذ تضغط الاحزاب والتكتلات السياسية الكبرى والمهيمنة سواء العربية او الكردية على المسيحيين من اجل دعم برامجها ومبادئها، فضلا عن عدم وجود احزاب منظمة يستطيعون من خلالها التعبير عن آرائهم والمطالبة بحقوقهم، وعدم وجود قنوات سياسية حقيقية لإبراز المشاكل التي تواجههم وتمنعهم من ايجاد منبر يعبرون من خلاله عن مخاوفهم واستبعادهم وتهميشهم[٤٨]. ولكن الجانب الاهم الذي اجمع عليه ممثلي الاحزاب والتيارات السياسية المسيحية يتمثل في معاناة احزاب وممثلي المسيحيين من هيمنة التيارات السياسية الكبرى على اتجاهاتهم وعملهم سواء لدى دخولهم في تحالفات مع هذه

---

[٤٦]– ينظر: المادة (١٢/ ثانيا)، قانون الاحزاب السياسية العراقية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥.

[٤٧]– ماجد حسن علي، انحسار الوجود وفقدان الهوية: هجرة مسيحيي العراق وسوريا بين مواقف التشجيع والرفض، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، ٢٠١٩، ص ٢٧.

[٤٨]– المجموعة الدولية لحقوق الاقليات، تقرير: من الازمة الى الكارثة: وضع الاقليات في العراق، المجموعة الدولية لحقوق الاقليات، لندن، ٢٠١٤، ص ٢٥.

الاحزاب والتيارات الكبرى، او عند مشاركة المسيحيين في احزاب الاغلبية التي لا تعطي اولوية لقضايا المسيحيين في برامجها او قد تهملها فضلا عن ان اغلب برامج الاحزاب السياسية الكبرى لا تركز في برامجها على مسألة التعدد والتنوع، وربما يكون هدف احزاب الاغلبية من قبول دخول المسيحيين فيها او اختيار مرشحين مسيحيين هو لزيادة شعبيتها[٤٩].

ان هذا المشهد السياسي الضعيف كان له انعكاس سلبي على واقع المسيحيين السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وبالتالي اثر/ يؤثر على عملية تمكينهم سياسيا، فهذا الواقع ابعد المسيحيين عن ممارسة اي دور فاعل في الحياة السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ اذ شعروا بالتهميش والاقصاء والانعزال، فضلا عن ذلك فأنه اوقع بعض الممثلين والاحزاب السياسية المسيحية في اشكالية الطائفية السياسية والتوافقية، وهذا الامر ادى الى ادخالهم في معادلة الاقلية والاغلبية الذي يعني بالنتيجة قبولهم لإداء دور هامشي ضعيف جدا، وبالتالي خضوعها لمنطق وهيمنة وسلوك الاغلبية المتحكمة.

المطلب الثالث: تقييم التمكين السياسي للمسيحيين في العراق

ان عملية تقييم التمكين السياسي للمسيحيين تتطلب البحث في معوقات تمكينهم اولا، ومن ثم البحث في المقومات التي تسهم في تمكينهم سياسيا ثانيا، واخيرا مستقبل تمكينهم.

اولا: معوقات التمكين السياسي للمسيحيين في العراق

هناك العديد من المعوقات والتحديات التي تواجه المسيحيين في العراق والتي تنعكس على تمكينهم سياسيا، ويمكن تقسيم هذه المعوقات والتحديات الى داخلية خاصة بالمكوّن نفسه والاخرى خارجية من خارج المكوّن.

١. المعوقات والاشكاليات الداخلية (داخل المكون):

أ- غياب قيادة سياسية موحدة وجامعة: ليس المقصود هنا غياب القيادات الحزبية او

[٤٩]– سعد سلوم، مصدر سبق ذكره ص ٢٦.

السياسية وانما غياب شخصية قيادية قادرة على جمع وتوحيد ممثلي المكون المسيحي قادرة على العمل من اجل ضمان وحماية حقوقهم، اذ ان غياب هكذا قيادة انعكس سلباً على مجمل اوضاع المسيحيين وانعكس ايضاً على تفريق ابناء المكون المسيحي وفتح الباب لصراعات بين ابناء المكون سياسياً وكل هذا اسهم في عدم القدرة على ايجاد قيادة موحدة جامعة.

ب- التشرذم الحزبي: التشرذم هنا هو حالة تعدد الاحزاب المفرط، والانقسامات والانشقاقات التي تحدث داخل الحزب الواحد او بين تحالف عدة احزاب، الامر الذي يدفع المنشقين الى الدخول في صراعات مع اعضاء وقيادات الحزب المنشقين عنه او المتصارعين معه، واصبح الصراع الحزبي – الكنسي المشهد الواضح في العمل السياسي والقومي المسيحي، فضلا عن ذلك اصبحت الشعارات والتصريحات الحزبية والشخصية التي تنتقد الأشخاص والمؤسسات هي السمة السائدة العمل السياسي للمسيحيين، وهذا الامر ادى الى زيادة تشرذم واقعهم وتفتيت وحدة صفهم.

ت- اخفاق النخب السياسية المسيحية في حماية وتأمين حقوق المسيحيين: لعبت المصالح الشخصية الضيّقة لبعض قادة الاحزاب دوراً في تعزيز حالة التشرذم، بل عملت بعض القيادات الحزبية على شخصنة الحزب لتحقيق غايات ومكاسب شخصية بحته، وساهم هذا الامر في اخفاق النخب من تحقيق الحد الادنى من طموحات وحقوق ابناء المكون المسيحي، فهذه النخب بدأت تفقد دورها الذي ينبغي ان يكون هاماً و مؤثراً في تلبية وضمان حقوقهم، الا ان اغلب هذه النخب بدأت ترتبط بشكل او بأخر بالتنظيمات والاحزاب السياسية وباتت هي الاخرى تركّز على تحقيق مصالحها الشخصية على حساب المصلحة العامة، لا بل قامت بتوسيع الفجوة بين ابناء المكون الواحد من خلال ارتكازها في اغلب الاحيان على النزعات العشائرية والكنسية والمذهبية واصبحت اغلب هذه النخب غارقة في المصالح الفردية، كما اصبحت ظاهرة التقلّبات السياسية والحزبية هي المسيطرة على عمل وعقلية اغلب ممثلي المسيحيين واحزابهم، وهي الظاهرة الاسوأ والتي إن دلّت فإنها تدلّ على السعي وراء مصالح

شخصية ضيّقة لا تخدم بأي شكل من الاشكال العمل السياسي في المجال القومي والوطني للمسيحيين.

ث- غياب او ضعف دور مؤسّسات التنشئة الاجتماعية السياسية التي تعمل على توعية ابناء المكون المسيحي بحقوقهم الاساسية وعلى مختلف الاصعدة، فبعد ان كانت هذه المؤسّسات تؤدي دورا كبيرا في توعية جميع افراد مكونات المجتمع العراقي بحقوقهم وواجباتهم دون اي تمييز وفي اطار احترام التعدد والتنوع، اصبح دورها ضعيفا جدا، ولا سيما في توعية المسيحيين بحقوهم ودورهم في تأريخ العراق، ويعود ذلك لعدة اسباب اهمها، هيمنة ثقافات وهويات فرعية لا تؤمن بالتعدد والتنوع واحترام الآخر، فضلا عن الهجرة الكبيرة التي تعرض لها المسيحيين، وعدم وجود قنوات سواء سياسية او اجتماعية يستطيعون من خلالها التعبير عن آرائهم وحقوقهم ومتطلباتهم، اضافة الى تدمير الارث الثقافي للمسيحيين في العراق خاصة بعد دخول تنظيم داعش الارهابي لأماكن تواجدهم التاريخية، كل هذه العوامل وغيرها افرزت ثلاث ظواهر سلبية جدا مع الاخذ بنظر الاعتبار انها نسبية اي لا تشمل جميع مكونات المجتمع، وهي (التجهيل، والتهوين، والتخوين) لدور المسيحيين في العراق وحقوقهم وواجباتهم.

١. المعوقات والاشكاليات الخارجية (خارج المكون) وهي:

أ- المعوقات والاشكاليات الدستورية والقانونية: ان الدستور العراقي من الناحية النظرية يقدم حماية قوية ضد التمييز ويضمن معاملة متساوية لجميع العراقيين بغض النظر عن اي انتماء، الا ان الواقع العملي عكس ذلك، وهذا ما نلاحظه في المواد والقوانين التالية:

- المادة (٢) فقرة (١) التي ترفض اي قانون يتعارض مع ثوابت احكام الاسلام، ان هذه المادة تؤدي الى ابطال العديد من الاحكام والقوانين التي تسعى الى شمول الأقليات بالحماية القانونية وتوفير حقوقهم، كما انها تلغي الآخر المختلف دينياً.
- ان المادة (٤١) من الدستور العراقي تنص على (ان العراقيين احرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية حسب ديانتهم...)، الا ان الواقع العملي يثبت ان قوانين الاحوال

الشخصية الحالية في العراق تنطبق على المجتمعات المسلمة، ومع ان القانون يتضمن بنداً اساسياً يسمح للمجموعات التي لا تحكمها الشريعة الاسلامية بسنّ قوانين منفصلة خاصة بها، الا انه لم يتم سنّ قانون من هذا القبيل بعد، كما ان قانون الاحوال الشخصية المعمول به الان ينص في المادة الاولى منه الأولوية للشريعة الاسلامية وهذا يتعارض مع المادة ٤١ في الدستور العراقي التي تنص على ان العراقيين احرارا في الالتزام بأحوالهم الشخصية...، ان هذا الامر يُعدّ مشكلة كبيرة للأقليات اذ يلزم هذا القانون الشخص القاصر من ابناء المكون المسيحي ان يتم تسجيله مسلماً نتيجة تحول والده/والدته الى الإسلام قسراً، وهذا الامر يؤدي الى منع الاولاد من اختيار دينهم عندما يصبحوا بالغين، وتتفاقم هذه المشكلة عن طريق اللوائح والقوانين التي تقوم على احكام الشريعة الاسلامية والتي تحظر على الافراد ترك الإسلام.

ان هذه المسالة ذات اشكالية خاصة بالنسبة للمسيحيين الذين تم تحويل ديانتهم قسرا في ظل النظام السابق او سجلوا بأنهم مسلمين حيث انهم لا يستطيعون الحصول على وثائق جديدة تعكس ديانتهم الحقيقية، الامر الذي اجبرهم على اخفاء هويتهم الدينية.

- هناك مواد دستورية تضمن الحقوق الادارية والسياسية والثقافية للمسيحيين مثلا المادة (١٢٥) الا ان اغلب هذه المواد لم تُفَعّل لحد الان لان تفعيلها يتطلب سنّ قانون خاص بها ولحد الان لم تُسنّ أي قوانين بصددها، فالمادة (١٢٥) من الدستور لها اهمية كبيرة اذ انها تعزز من المشاركة السياسية وتنظّم امور ابناء المكون المسيحي الادارية والثقافية .. الخ، الا انّه من الملاحظ ان هذه المادة كانت مادة تجميلية فقط.

وعليه يمكن القول انه بالرغم من ان الاطار الدستوري والقانوني في العراق تضمن نصوص عديدة تحظر التمييز، وتمنح الحقوق والحريات، كما توفر حماية قانونية للأقليات العراقية ومنهم المسيحيين، ورغم ان الحكومة العراقية قدمت في احيان قليلة حماية لهم الا انها لم تتبنى آليات قانونية او عملية تسهم في تنفيذ هذه النصوص الدستورية ، كما انها لم تحرز تقدم ملموس في اصلاح احكام القوانين العراقية التي فيها تمييز او فيها احتمال تمييز ضد الأقليات ومنهم

المسيحيين والتي تؤدي الى سلب حقوقهم، فضلا عن عدم اتخاذ اجراءات كافية سواء قضائية او قانونية او اقتصادية او اجتماعية او اي ترتيبات بديلة من اجل معالجة الاضطهاد والتمييز المستمر ضد الأقليات العراقية ومنهم المسيحيين، كما يرى بعض رؤساء الاحزاب والتنظيمات المسيحية ان الاطار الدستوري والقانوني لا يعترف ولا يوفر حماية بصورة كافية للمسيحيين وغيرهم من الفئات الضعيفة على عدة اصعدة بما فيها التمثيل السياسي، الاعتراف بالمساهمات التاريخية والثقافية والدينية لمكونات المجتمع العراقي، والعدالة في انشاء الاوقاف او المراكز الثقافية، وكذلك الحماية القانونية ضد التمييز، والترهيب وانتهاكات حقوق الانسان[٥٠].

ب- المعوقات والاشكاليات السياسية: هناك مجموعة من المعوقات والاشكاليات السياسية التي تشكل معوقا امام تمكين اي مكون ضعيف من مكونات المجتمع العراقي ومنهم المسيحيين، واهم هذه المعوقات هي:

- المحاصصة السياسية: ان نظام المحاصصة الذي ارتكزت عليه العملية السياسية في العراق

منذ عام ٢٠٠٣ شكّل/يشكّل عائقا اساسيا امام تمكين المسيحيين، اذ الغى مبدأ المواطنة وكرّس لسيادة مبدأ الاغلبية والاقلية، وبشكل لا يجعل اي اعتبار لحقوق الاقليات، وما ينبغي ذكره هنا ان المحاصصة السياسية لا تنتمي لأي دين او مذهب، ولا هي أداة لإدارة التنوع في العراق، بل هي أداة وغطاء غايته تبرير الفعل السياسي وشرعنة الاستحواذ على السلطة[٥١].

ان هذا الامر انعكس بصورة واضحة على جميع مكونات المجتمع العراقي ومنهم المسيحيين فالمحاصصة السياسية ادّت الى حالة من التشرذم والانشقاق حتى ضمن اطار الاقلية الواحدة

٥٠- معهد القانون الدولي وحقوق الانسان، الاقليات والفئات الضعيفة الاخرى في العراق: الاطار القانوني، منح الوثائق، وحقوق الانسان، بغداد، بلجيكا، واشنطن، ٢٠١٣، ص ٧٥، الانترنيت، الموقع:www.iilhr.org.

٥١- وحيد عبد المجيد، النظام السياسي العراقي الجديد، قراءة في نموذج الديمقراطية التوافقية، كراسات استراتيجية، العدد (١٤٤)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٩.

نفسها، واصبحت هذه الاقليات مقسّمة لفئات اصغر متصارعة ومتضادّة سياسيا، وهذه الحالة تعكس وصف المفكر (توماس هوبز) لها في حالة الطبيعة (انها حرب الجميع ضد الجميع) او كما وصفها (فولتير) ايام احتدام الصراع الطبقي في فرنسا قبل الثورة الفرنسية وخلالها عندما انقسم المجتمع الفرنسي الى طبقات وهذه الطبقات انقسمت على ذاتها فقال: ((ارى الان أُمَماً داخل الامّة))، والمجتمع العراقي الان، وبكل مكوناته، يقدّم صورة مشابهة لذلك[٥٢]، فالمسيحيون انفسهم اصبحوا يعانون من حالة الانقسام والتشرذم، فهم انقسموا الى قوميات اساسها كنسي ومذهبي، وهذا الامر عزّزه الدستور العراقي عندما ابرز تسميات مختلفة للمسيحيين، فقد تمّ تحويل التسميات الكنسية الى قوميات متعددة ومستقلة.

ان المحاصصة السياسية اصبحت امراً واقعاً في العملية السياسية الا انها لم تعد هي المشكلة الاساسية للمسيحيين وما نتج عنها بعدهم اقليّة، وانما مشكلتهم اصبحت تتعلّق ايضا في شرذمة واقعهم وتفتيت وحدة صفهم، عبر خلق وتشكيل قوميات متعددة تقوم على اساس كنسي او مذهبي[٥٣]. ان هذا التفتيت والتشرذم الذي يعاني منه المسيحيون يؤثر بصورة مباشرة على تمكينهم سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، اذ ان حالة الانقسام والتشتّت ساعدت المكونات الكبيرة في التدخل والهيمنة على مشاركة المسيحيين في العملية السياسية في العراق وفي السلطتين التشريعية والتنفيذية واصبح اغلب ممثلو المكون المسيحي يمثلون الكتل والاحزاب السياسية الكبيرة .

- الصراع العربي الكردي: ان الصراع العربي الكردي و لاسيما في المناطق المتنازع عليها اثر/يؤثر بصورة كبيرة جدا على المسيحيين من حيث واقعهم وتمكينهم السياسي.

فالمناطق المتنازع عليها ذات الاغلبية المسيحية تتحدد جغرافيا ابتداءاً من قضاء تلكيف الى الشمال من الموصل، وبعض المناطق التابعة لقضاء شيخان وناحية بعشيقة وصولاً الى قضاء

[٥٢]– نقلا عن: فائز عزيز اسعد، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٢.

[٥٣]– دهام محمد العزاوي، مسيحيو العراق محنة الحاضر وقلق المستقبل، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، ٢٠١٢، ص ١٦٨.

الحمدانية الى الشرق من مركز مدينة الموصل مع حدود محافظة اربيل، وهي في غالبيتها مناطق متنازع عليها والمشمولة بالمادة (١٤٠) من الدستور العراقي، والتي تشكّل اساسا احدى مناطق السكن والوجود التاريخي للمسيحيين[٥٤]. ان الصراع العربي الكردي في هذه المناطق يعبّر عن حقيقة سعي المتصارعين الى استقطاب المسيحيين الى جانبهم في هذا الصراع من اجل الاستحواذ على هذه المناطق والسيطرة عليها[٥٥]، فضلا عن اجبار المسيحيين على ان يتم تصنيفهم كعرب او اكراد[٥٦]. الامر الذي ادى الى ان يصبح المسيحيون في هذه المناطق الحلقة الاضعف اذ يعمل كل طرف (العربي و الكردي) على ادخالهم في هذا الصراع من اجل السيطرة على هذه المناطق، ولا سيما الاكراد الذين يرغبون في ضمّ هذه المناطق الى ((اقليم كردستان)) في المستقبل، الامر الذي سيؤدي الى خسارة المسيحيين لحقوقهم في هذه المناطق، وفي هذا الصدد يذكر رئيس الحركة الديمقراطية الاشورية (يونادم كنا) الى ((ان هناك رغبة لدى الطرفين في ان نكون جزءا من هذا الصراع، وكل طرف يريد كسبنا له وادى ذلك الى حرماننا من حقوقنا))[٥٧]. وفي نفس الصدد يذكر الناشط ورئيس منظمة حمورابي لحقوق الانسان (وليم وردا) ان ادخال المسيحيين في هذا الصراع هو جزء من خطة كردية لضمان لجوء المسيحيين الى الجانب الكردي، ويرى بأن هذا الصراع جعل المسيحيين محاصرون في معركة بين الاكراد والعرب حول الموصل[٥٨]. كما ان تداخل الصلاحيات والسلطات في

---

[٥٤]– ليكار حنا بقطر، الشباب المسيحي بين مطرقة التجذر وسندان الهجرة: دراسة عن واقع الشباب المسيحي في مناطق سهل نينوى قبل وبعد حزيران ٢٠١٤، في مجموعة باحثين، واقع شباب الاقليات في العراق، منظمة السلام والحرية في كوردستان، اربيل، ٢٠١٥، ص١١.

[٥٥]– دهام محمد العزاوي، مسيحيو العراق محنة الحاضر وقلق المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٣.

[٥٦]– الامم المتحدة، بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق، تقرير حقوق الانسان ١تموز– ٣١ كانون الاول ٢٠٠٨، ص ٢٠، الانترنيت، الموقع:

https://www.ohchr.org/Documents/Countries/IQ/UNAMI_Human_Rights_Report_July_December_2008_AR.pdf

[٥٧]– لقاء مع رئيس الحركة الديمقراطية الاشورية (يونادم كنا)، بغداد، ٢٠٢٠/٣/٢٣.

[٥٨]– نقلا عن: دهام محمد العزاوي، مسيحيو العراق محنة الحاضر وقلق المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٣.

تلك المناطق بين الحكومة المركزية و((حكومة اقليم كردستان)) جعلت المسيحيين بين المطرقة والسندان من حيث الالتزام بإجراءات وضعتها السلطات المركزية واخرى وضعتها السلطات الكردية، كل هذه الاشكاليات في هذه المناطق جعلت الاقليات تعيش في وضع محفوف بالمخاطر ومحصورين في وسط توترات سياسية بين الحكومة المركزية و ((حكومة الاقليم))، وهذا ادى الى ضياع وانتهاك حقوق المسيحيين، فضلا عن محدودية الحصول على الخدمات، بالإضافة الى التهديدات، والترهيب، مصادرة الممتلكات، الاعتقال التعسفي، الحدّ من حرية التعبير والتجمع، وغيرها من المشاكل[٥٩]، كما ان هذا الصراع خلق توترات بين الأقليات المناطق، وخاصة بين المسيحيين والشبك حول الاراضي والسيطرة على الموارد المحلية، والوصول الى المناصب في الادارة المحلية.

ت- العامل الأمني واستهداف المسيحيين: في اعقاب الاحتلال الامريكي للعراق تم استهداف جميع مكونات المجتمع العراقي ومنهم المسيحيين اذ تعرّضوا لحملات استهداف من قتل واختطاف وتهجير وتدمير منازلهم واماكن عملهم ودور العبادة، وتلقوا تهديدات ورسائل ترهيب تطالبهم بدفع الجزية او ضريبة مقابل حمايتهم او اعتناق الاسلام، وتعرضت النساء من المسيحيات الى اعمال العنف تتمثل في عمليات الاغتصاب والتحرّش وإلزامها بارتداء الحجاب في بعض المناطق من بغداد والموصل والبصرة[٦٠].

وتعود اسباب استهداف الافراد المسيحيين في العراق لأسباب عديدة منها حالة الفوضى والتدمير التي اجتاحت العراق بعد الاحتلال الامريكي وما رافقها من انتشار العصابات

---

[٥٩]- وزارة الخارجية الامريكية، مكتب الديمقراطية وحقوق الانسان والعمل، تقارير دول عن ممارسة حقوق الانسان لعام ٢٠١١: العراق، ٢٠١١، الانترنيت، الموقع:www.state.gov/i/drl/rls/irf

[٦٠]- بريتي تانيجا، الاقليات في العراق: المشاركة في الحياة العامة، تقرير، المجموعة الدولية لحقوق الاقليات، المملكة المتحدة، ٢٠١١، ص ١٢.

والمليشيات المسلحة، والجماعات المتطرفة، وحلّ الاجهزة الامنية وضعفها فيما بعد[٦١]، والفروقات الدينية وهي حالة نسبية كانت وراءها مصالح سياسية ضيقة اذ واجه المسيحيون حملات استهداف بسبب الافكار المتشددة او الدخيلة التي ظهرت في المجتمع العراقي من قبل بعض الجماعات الاسلامية المسلحة، وافتراض صلاتهم مع الغرب وتأييدهم للقوات المتعددة الجنسية وعدم احترامهم لقيم وتعاليم الاسلام، فضلا عن ان بعض المهن التقليدية لدى المسيحيين جعلتهم هدفا لحملات استهداف بوصفهم صائغين ذهب او اصحاب متاجر لبيع المشروبات الروحية[٦٢].

وعلى الرغم من ان الحكومة العراقية تدين اعمال العنف ضد المسيحيين، الا انها لم تتخذ تدابير كافية لتعزيز الأمن في المناطق التي يكون فيها المسيحيين عرضة للهجمات، ويشير قادة المجتمع المسيحي ان الاعتداءات تبقى في الاغلب بدون فتح تحقيقات كافية ووافية، كما ان قوات الامن العراقية نادرا ما تلقي القبض او تلاحق او تعاقب مرتكبي مثل هذه الهجمات، والتي خلقت مناخا من غياب العقاب[٦٣]. وفيما يخص موقف القوى السياسية حول استهداف المسيحيين فكانت بمجملها منقسمة وضعيفة، ولم تخرج عن اطار التصريحات الاعلامية والسياسية البعيدة عن اي تحرّك حقيقي يعالج ازمة استهداف المسيحيين، بل كانت هذه التصريحات في اغلبها تدور في اطار التعاطف مع ما يجري للمسيحيين من قتل وتهجير[٦٤].

وبعد دخول تنظيم داعش الارهابي لمدينة الموصل والمناطق المسيحية في سهل نينوى تم استهداف المسيحيين بصورة مباشرة وبأبشع الطرق، ونشروا ميثاق يطالب المسيحيين بدفع الجزية، وفرض عقوبات قاسية مثل عمليات القتل والاختطاف والسلب، وفي يوم

---

[٦١]– بشير موسى نافع، هويات متقاطعة ام هويات متصارعة، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٧٧)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص ١٢٠.

[٦٢]– بريتي تانيجا، صهر و نزوح واستئصال: جماعات الاقليات في العراق منذ عام ٢٠٠٣، مصدر سبق ذكره، ص ٧.

[٦٣]– بريتي تانيجا، الاقليات في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.

[٦٤]– فائز عزيز اسعد، القلوب معنا والسيوف علينا، مجلة الفكر المسيحي، العددان (٤٣٧ و ٤٣٨)، بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٩٨.

(١٧/تموز/٢٠١٤) بدأ مقاتلو داعش بطلاء منازل المسيحيين بالحرف ((نون)) وتعني ((نصراني))( ) وهي كلمة تستخدم للإشارة للمسيحيين، ومعها ممتلكات الدولة الاسلامية، وفي يوم (١٨/تموز/٢٠١٤) اعلن تنظيم داعش الارهابي في جميع المساجد في الموصل بأنه على السكان المسيحيين مغادرة المدينة حتى ظهر (١٩/تموز/٢٠١٤) او انهم سيواجهون الاعدام[٦٥]. كل هذه الظروف والعوامل جعلت من المسيحيين اهدافا مباشرة لأعمال عنف سياسي واقتصادي وديني واجتماعي، وكان الاستهداف على الهوية ايضا حيث تعرض المسيحيون الى حملة عنف وتصفيات وإبادة وتهجير قسري بشكل جماعي وفردي.

والجدول التالي يوضّح حالات الاستهداف واعداد القتلى والجرحى والمختطفين وتفجير الكنائس للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٢).

نوع الانتهاك	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	المجموع	الملاحظات
القتل	٨٤	٢١١	٩٨	٨٠	١٥٨	٧٧	٢٧	٩٢	١٣	٥	٨٤٦	رصد هذا العدد من خلال منظمة حمورابي لحقوق الانسان وهي موثقة
الاختطاف	١٠	١٤	١٣	٢٤	٨٧	٢٥	١٢	٤	٧	٥	٢٠١	هذا الرقم هو العدد المسجل لدى منظمة حمورابي ويقدر ب ١٠% من العدد الحقيقي لانه من ٩٠% من الحالات لم تسجل بسبب خوف المختطفين من تقديم بينات خشية على حياتهم بالإضافة الى سفر العديد منهم بعد اطلاق سراحهم

– ان كلمة نصراني في الحقيقة لا تشير الى المسيحيين كما يعتقد غالبية المسلمين، فالنصرانية هي حركة توفيقية يهودية قبلت بعض العناصر من العقيدة المسيحية واحتفظت بعقائد وشعائر يهودية، وانتشرت بدعة النصرانية في شبه الجزيرة العربية ، ومن هنا جاء كلام القران الكريم عن "النصارى" وقد رفضت الكنيسة هذه التسمية بصورة رسمية معتبرة اياها هرطقة ثم اختفت منذ مطلع القرن الثامن الميلادي. للمزيد انظر: الكاردينال لويس روفائيل ساكو، مسيحيون وليس "مسيح" او نصارى، مقالة متاحة على موقع البطريركية الكلدانية: http: / saint-adday.com/?p=37321

[٦٥]– مكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان (OHCHR) وبعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)، تقرير بشأن حماية المدنيين اثناء الصراعات المسلحة في العراق (٦ تموز– ١٠ ايلول ٢٠١٤، ٢٠١٤، ص ١١.

الاعتداء على الكنائس	–	٢٠	٢	٣	٤	١٣	٩	٢	٨	٥	٦٦	رصد من خلال منظمة حمورابي لحقوق الانسان وهي موثقة
محاولات اغتيال	١١	٦	٢	–	–	١	٣	–	–	٣	٢٦	العدد يقدر ب ١٠% لان ٩٠% من الحالات لم يتم التبليغ عليها بسبب خوف الاشخاص المعنيين على حياتهم وسفر اغلبهم

الجدول من اعداد الباحث استنادا الى تقارير السنوية منظمة حمورابي لحقوق الانسان، متاحة على الانترنيت: الانترنيت، الموقع:

www.hhro.org

وارتفعت هذه الحالات بعد عام ٢٠١٢ وحتى عام ٢٠١٥ اذ وصل عدد القتلى اكثر من (١١٠٣) مسيحي[٦٦]، وارتفع ايضا اعداد المخطوفين في الاعوام اللاحقة ليصل في عام ٢٠١٥ الى اكثر من(٧٣٨)[٦٧] وارتفع العدد فيما بعد ولا سيما بعد دخول تنظيم داعش لمدينة الموصل، ولا يزال هناك (٥٠) شخصا من المسيحيين المفقودين المعلن عن فقدانهم منذ دخول تنظيم داعش الارهابي لمدينة الموصل[٦٨]، فضلا عن تفجير وتخريب اكثر من (١٣٢) كنيسة ودير ومزار ومعلم مسيحي من اصل (١٧٧) في الموصل ومناطق سهل نينوى بعد احتلالها من قبل تنظيم داعش الارهابي عام ٢٠١٤[٦٩].

ان اثر العامل الامني المتمثل باستهداف المسيحين وكنائسهم تؤثر سلبا على عملية تمكينهم بسبب ارتباط هذا العامل بعوامل اخرى مثل الهجرة التهجير والتغيير الديموغرافي، وكل هذه الامور تؤثر في نسبتهم العددية وبالتالي في عملية مشاركتهم السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في العراق، وتسهم في تهميشهم واستبعادهم من المشاركة في الحياة العامة.

---

[٦٦]– منظمة حمورابي لحقوق الانسان، ضحايا الارهاب واعمال العنف للمسيحيين منذ عام ٢٠٠٣–٢٠١٥، تقرير حمورابي ٢٠١٥، متاح على الانترنيت، الموقع:.www.hhro.org

[٦٧]– منظمة حمورابي لحقوق الانسان، ضحايا الارهاب واعمال العنف للمسيحيين منذ عام ٢٠٠٣–٢٠١٥، تقرير حمورابي ٢٠١٥، مصدر سبق ذكره.

[٦٨]– منظمة حمورابي لحقوق الانسان، التقرير السنوي بشأن انتهاكات حقوق الانسان في العراق، مع التركيز على الاقليات خلال عام ٢٠١٥، تقرير حمورابي ٢٠١٦، ص ص ٣٩–٤٢. متاح على الانترنيت، الموقع: www.hhro.org

[٦٩]– منظمة حمورابي لحقوق الانسان، التقرير السنوي لعام ٢٠١٤، عن اوضاع حقوق الانسان والاقليات في العراق، ٢٠١٤، ص ٣٠. متاح على الانترنيت، الموقع: www.hhro.org

ث- الهجرة والتهجير والنزوح: اثّرت الاوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المتدهورة التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣ على وضع المسيحيين في العراق حالهم حال بقية مكونات المجتمع الأمر الذي ساهم في ازدياد الهجرة بصورة كبيرة وهو أمر مأساوي وكارثي لأنه يهدّد الوجود المسيحي في العراق، وعلى الرغم من عدم وجود إحصاءات رسمية لعدد المسيحيين الذين هاجروا من العراق بعد عام ٢٠٠٣، الا ان العدد تجاوز (٦٠%) من عددهم الكلي، ففي الفترة ما بين اكتوبر ٢٠٠٣ واذار ٢٠٠٥ كانت (٣٦%) من طلبات اللجوء الى خارج العراق هم من المسيحيين[٧٠]. وهناك جملة اسباب دفعت المسيحين الى الهجرة اهمّها[٧١]:

- الوضع السياسي والأمني غير المستقر، والعنف الذي يستهدفهم على اساس التحيّز العرقي والاثني والديني، فضلا عن التمييز القائم على اساس حكم القانون وحكم الواقع، وعدم وجود دعم مؤسّسي وحماية في معظم المستويات الحكومية، اذ تعرّض المسيحيون كما ذكرنا الى الكثير من العمليات الارهابية والخطف والابتزاز، فضلا عن الاستهداف المباشر لدور عبادتهم ومساكنهم، واجبارهم على اعتناق الاسلام او دفع جزية او الرحيل عن العراق.
- اختزال هوية المكونات الدينية او الاثنية في العراق ومنهم المسيحيين، الامر الذي ابعدهم عن ممارسة حقوقهم في المشاركة السياسية، ومن ثمّ شعورهم بالتهميش على المستوى السياسي بسبب هيمنة المكونات الكبيرة، وتقاسم السلطة وفق نظام المحاصصة بعيدا عن تمثيل الأقليات في هذه المعادلة.
- فتح باب اللجوء والهجرة للعراقيين ومنهم المسيحيين وتشجيعهم من قبل بعض دول الجوار والدول الاقليمية والاوربية.

---

[70] - United Nations High Commissioner for Refugees, Background information on the situation of Non-Muslim Religious minorities in Iraq, Berlin, October 2005,pp.3-5.

[٧١]- قاسم عبد علي عذيب، تغير الخريطة الجغرافية للمكونات الدينية في العراق(اليهود- الصابئة المندائيين- المسيح- الايزيدية): دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية، العدد ٣٢، جامعة ميسان، ٢٠١٧، ص ص ١٩٦-١٩٧.

- ارتفاع نسبة البطالة في العراق والذي اثّر على جميع مكونات المجتمع ومنهم المسيحيين الذين يعيشون في وضع اقتصادي صعب جدا، فضلا عن عدم وجود فرص عمل، فكما هو معلوم فأن العمل يُعدّ من العوامل الاساسية التي تربط الفرد بالمكان الذي يعيش فيه، وفي حال انعدام فرص العمل يضطرّ الفرد الى الهجرة، وهذا ما حدث مع اغلب الشباب المسيحيين، اذ لم تعد خيارات وفرص العمل متاحة امامهم بالشكل الذي يكفل له العيش الكريم.
- احساس ابناء المكون المسيحي بخيبة الأمل تجاه الحكومة المركزية و ((حكومة الاقليم)) ولا سيما بعد احتلال داعش لمناطقهم وعدم قدرتهم على حماية المسيحيين، وعدم قدرة الحكومة في اعادة اعمار مناطقهم بعد تحريرها من داعش، وسوء الخدمات الصحية والخدمية والحياتية للمناطق المحرّرة كل هذه اصبحت عوامل اسهمت/تسهم في هجرة المسيحيين ونزوحهم سواء في ((اقليم كردستان)) او الهجرة الى دول الجوار واوروبا وأمريكا واستراليا وغيرها من الدول.

كل هذه الاسباب اصبحت عوامل مساعدة دفعت/تدفع المسيحيين للهجرة خارج العراق اولا، او لمناطق اكثر امناً في ((اقليم كردستان)). وتشير العديد من الاحصائيات بأن عدد المسيحيين الذين هاجروا خارج العراق منذ عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١١ تجاوز (٤٠٠,٠٠٠) شخص تقريبا[٧٢]، وازداد العدد لاحقا ولا سيما بعد دخول تنظيم داعش الارهابي لمناطقهم في سهل نينوى ليتجاوز (٧٠٠,٠٠٠) تقريبا[٧٣]. اما عن اعداد المسيحيين الذين تعرّضوا لموجات نزوح وتهجير فقد بلغ عددهم خلال الاعوام (٢٠٠٥-٢٠١٠) (٣٥,٠٠٠) عائلة من بغداد و (١٠,٠٠٠) عائلة من البصرة، في حين هُجّرت اكثر من (١٣,٠٠٠) عائلة من الموصل عام ٢٠٠٨، وبعد احداث تفجير كنيسة سيدة النجاة عام ٢٠١٠ هاجرت نحو (٢٣٠٠) عائلة من بغداد والموصل خلال شهرين فقط، اي بلغ عدد العوائل النازحة والمهجّرة في هذه المدّة

72 - United Nations High Commissioner for Refugees, Background information on the situation of Non-Muslim Religious minorities in Iraq, Berlin, October 2005,pp.3-5.

٧٣- احصائيات كنسية.

(٦٥,٣٠٠) عائلة انتقلت معظمها الى مناطق سهل نينوى والمحافظات الشمالية (اربيل– دهوك– سليمانية) واعداد منها هاجرت خارج العراق[٧٤]. ومنذ عام ٢٠١١ بدأت موجة الهجرة للمسيحين تنخفض، الا ان دخول تنظيم داعش للعراق واحتلاله لمدينة الموصل ومناطق سهل نينوى ادّى الى موجة تهجير ونزوح كبيرة جدا، فبعد ١٠/حزيران/٢٠١٤ ولغاية نهاية عام ٢٠١٤ بلغ عدد النازحين من المسيحيين في اربيل (٦٠,٠٠٠) شخص، وفي دهوك بلغ عددهم (٢٣,٠٠٠)، وفي السليمانية (٢٠٣٠) شخص، وفي بغداد (١٠٠٠) شخص، والبصرة وبقية المحافظات الجنوبية (٨٠٠) شخص، في حين ان الذين هاجروا خارج العراق في نفس المدة بلغ عددهم في تركيا (٢٥٠٠) شخص، لبنان (٧,٢٠٠)، الاردن (١٨,٠٠٠)[٧٥]. وبعد هزيمة تنظيم داعش وتحرير الموصل ومناطق سهل نينوى انخفضت هذه الاعداد، اذ انه من مجموع (١٥,٥٤٧) عائلة نزحت من الموصل ومناطق سهل نينوى عام ٢٠١٤ اصبح عددهم عام ٢٠١٦ (١٣,٦٤٥) عائلة، وان النسبة الغالبة من هذه العوائل لم تعُد الى مناطقها بل اتّخذت طريق الهجرة خارج العراق، وان نسبة قليلة منهم عادوا الى مناطقهم واغلب الذين عادوا هم عوائل لحراس ومقاتلي الاحزاب المتواجدة في المنطقة[٧٦]. وعليه يمكن القول بأن عامل الهجرة والتهجير والنزوح بمختلف اسبابه يشكل معوقا كبيرا امام عملية التمكين السياسي للمسيحيين، لا سيما ان تمثيل المكونات سياسيا في العراق يعتمد على نسبتهم العددية.

ج- التغيير الديمغرافي وسرقة الممتلكات: تعرض/يتعرض ابناء المكون المسيحي الى سرقة

---

[٧٤]– منظمة حمورابي لحقوق الانسان، تقرير عن حالة حقوق الانسان للأقليات في العراق لعام ٢٠١١، ص ٢٠. متاح على الانترنيت، الموقع: www.hhro.org

[٧٥]– منظمة حمورابي لحقوق الانسان، التقرير السنوي لمنظمة حمورابي لعام ٢٠١٤ عن اوضاع حقوق الانسان والاقليات في العراق، ٢٠١٥، ص ص ٩–١٠، الانترنيت، الموقع: www.hhro.org

[٧٦]– منظمة حمورابي لحقوق الانسان، تقرير حقوق الانسان لعام ٢٠١٦: عن اوضاع حقوق الانسان في العراق: رصد ميداني، متابعة وتوثيق، شهادات، ٢٠١٧، ص ٢٥. الانترنيت، الموقع:www.hhro.org

ممتلكاتهم وعقاراتهم، الامر الذي ادى الى حدوث تغيير ديموغرافي، ولا سيما في مناطق تواجدهم وفي جميع انحاء العراق حتى في (اقليم كردستان) ، وهذا الامر يحمل تبعات خطيرة جدا اذ يهدّد وجود ابناء المكون التاريخي في مناطقهم الاصلية، ويعمل على زيادة الهجرة، والمشكلة الاكبر هي الاستيلاء على اراضي ابناء المكون وسرقتها، وهذا الامر (اي سرقة الاراضي والممتلكات) اصبح شائعاً بعد احتلال تنظيم داعش الارهابي للموصل ولا سيما في بغداد وسهل نينوى.

ويشكو المسيحيون باستمرار من التغييرات الديموغرافية في مناطقهم التي تجري عليها عمليات الاسلمة الديموغرافية[ ]، ويتهم المسيحيون بعض الميليشيات المسلحة بالاستيلاء والاستحواذ على ممتلكاتهم في بغداد وسهل نينوى[٧٧]. ويرى اغلب ابناء المكون المسيحي ان هناك محاولات ترمي الى تكريد بعض القرى في منطقة سهل نينوى، بما ذلك تغيير اسماء البلدات والمناطق المسيحية الى أسماءٍ كردية[٧٨]. وفي هذا الصدد اشار النائب في مجلس العموم البريطاني (ستيفن باوند) عام ٢٠٠٤ ((ان الكرد احتلوا ٥٨ قرية كلدو اشورية على الاقل احتلالا جزئيا او كاملا، ثماني قرى محتلّة احتلالا كاملا و ٥٠ محتلّة احتلالا جزئيا. وتقع كلها في محافظة دهوك وفي مناطق يسيطر عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني))[٧٩]. كما قدّم عدد من النواب المسيحيين في برلمان (اقليم كردستان) الى رئاسة ((حكومة اقليم كردستان)) بتاريخ (٢٠١٥/٣/٢٥) ملفا كاملا ضم عدد من الوثائق حول التغييرات الديموغرافية والتجاوزات الحاصلة على قرى وبلدات مسيحية في دهوك وزاخو وعمادية وعقرة واربيل وغيرها من

– يقصد بالاسلمة الديموغرافية الاستيلاء على الاراضي والممتلكات والقرى والبلدات لغير المسلمين واستيطانها بالمسلمين سواء بشكل قانوني وغير قانوني، والنتيجة تؤدي الى فقدان تلك المناطق لخصوصيتها الديموغرافية. انظر: ماجد حسن علي، انحسار الوجود وفقدان الهوية: هجرة مسيحيي العراق وسوريا بين مواقف التشجيع والرفض، مصدر سبق ذكره، ص ١١.

[٧٧]– ماجد حسن علي، انحسار الوجود وفقدان الهوية، المصدر نفسه، ص ١١.

[٧٨]– بريتي تانيجا، صهر و نزوح واستئصال: جماعات الاقليات في العراق منذ عام ٢٠٠٣، ص ٢٨.

[٧٩]– نقلا عن : المصدر نفسه، ص ٢٨.

البلدات والاستحواذ عليها من قبل الاكراد، وتقدّر بعشرات الآلاف من الدونمات، وطالب النواب المسيحيين في عريضة الطلب التي وقّعت عليها تسعة احزاب مسيحية بمعالجة القضية واعادة الممتلكات الى اصحابها[٨٠]. كما تجري عملية استحواذ وتغيير ديموغرافي في بقية البلدات المسيحية لا سيما في بلدة عينكاوا شمال مدينة اربيل وكذلك في المناطق المتنازع عليها، لاسيما بعد أن أصبحت تحت حماية المنظومة الأمنية والعسكرية ((لحكومة إقليم كردستان)) منذ عام ٢٠٠٣، وبسبب ذلك عُقِد مؤتمر في مدينة أربيل وبرطلة (بلدة مسيحية)، بتاريخ (٢٣-٢٤/تشرين الثاني/ ٢٠١٣) طُرِحت فيه الكثير من المعلومات والوثائق التي تبيّن حصول تجاوز على مناطق المسيحيين من قبل الأحزاب السياسية عن طريق شراء أراضي بواسطة أشخاص لبناء المساجد وسط منازل المسيحيين، تحت أنظار وسكوت ((حكومة اقليم كردستان)) وهذا الاتهام وثقته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة عندما ذكرت نصّ القرار بشأن التغيير الديموغرافي لمناطق المسيحيين في ((إقليم كردستان))، في المادتين (١٣-١٤) التي أوصت فيها بوضع حدّ لتلك العمليات للمناطق المسيحية وإرجاع أراضيهم إليهم[٨١]. ولا تزال مئات الدونمات والاراضي والدور التي صادرها النظام السابق والعائدة للمسيحيين في اربيل ودهوك والسليمانية، لم تسترجع الى اصحابها، وقسم منها يعود الى كنائس، وكذلك لم يتم تعويض اصحاب الاراضي الزراعية في عنكاوا والتي استخدمت لبناء مطار اربيل وللاستثمار من اجل النفع العام ولم يتم تعويض اصحابها لحد الان[٨٢]. واشتكى مواطنون مسيحيين في بغداد والموصل ومناطق اخرى إذ اعربوا عن قيام اشخاص مرتبطين بعصابات وبعضها بامتدادات في

٨٠- للاطلاع على ملف القضية بالكامل ينظر:

Ali, Majid Hassan, Religious minorities in early republican Iraq (1958-1968): between granting rights and discrimination: A socio-political and historical study, PhD dissertation, university of Bamberg, Bamberg, 2017, pp. 243-244.

81 - Ibid, pp. 337-338.

٨٢- منظمة حمورابي لحقوق الانسان، تقرير عن حالة حقوق الانسان للأقليات في العراق لعام ٢٠١١، ص ٢٤. متاح على الانترنيت، الموقع: **www.hhro.org**

دوائر الدولة بالاستيلاء على دورهم وممتلكاتهم مستفيدين من تفشي الفساد في بعض الدوائر الحكومية ومن خلال تزوير اوراق ووثائق وسندات تمليك ووثائق اخرى[٨٣]. وازدادت هذه العملية بعد احتلال تنظيم داعش للموصل ومناطق سهل نينوى اذ ان هناك عدد كبير من الممتلكات العائدة للمسيحيين قد دمّرت وتعرّضت للنهب او تمّ الاستيلاء عليها بشكل مُمَنهج، اذ تشير العديد من التقارير عن بيع ممتلكات النازحين المسيحيين من هذه المناطق، فضلا عن قيام داعش بجلب العائلات الى الموصل من اماكن اخرى للاستحواذ على بيوت المسيحيين بعد تشريدهم[٨٤]. ومازالت عملية التغيير الديموغرافي وسرقة ممتلكات المسيحيين مستمرة وبطرق عديدة بالرغم من اصدار الحكومة العراقية تعليمات وتنفيذ اجراءات للحدّ من هذه العملية.

ح- المعوقات الاقتصادية والخدمية: هناك العديد من المشاكل الاقتصادية التي تواجه المسيحيين في العراق حالهم حال بقية ابناء الشعب العراقي منها عدم توفير فرص عمل ، انعدام الاستثمار سواء الداخلي او الخارجي في المناطق التي يتواجدون فيها، الامر الذي يولد الفقر والبطالة وغيرها من الظواهر السلبية. فضلا عن ارتكاب اعتداءات على مصالح واعمال المسيحيين ولا سيما صاغة الذهب، ومحلات بيع المشروبات الكحولية الامر الذي خلف عدد كبير من البطالة.

كما تعرضت المناطق المسيحية الواقعة في الاراضي المتنازع عليها للإهمال الشديد فيما يخص الخدمات العامة والبنى التحتية الاساسية، فضلا عن الوضع الاداري المستقبلي لتلك المناطق لم يحسم بعد، فلم تتولى الحكومة المركزية ولا حكومة ((اقليم كردستان)) مسؤولية توفير

---

[٨٣]– منظمة حمورابي لحقوق الانسان، التقرير السنوي لمنظمة حمورابي لعام ٢٠١٤ عن اوضاع حقوق الانسان والاقليات في العراق، ٢٠١٥، ص ٦٣، الانترنيت، الموقع: www.hhro.org

[٨٤]– المجموعة الدولية لحقوق الاقليات، تقرير: بين المطرقة والسندان: اقليات العراق منذ سقوط الموصل، معهد القانون الدولي وحقوق الانسان، بغداد، بلجيكا، واشنطن، ط١، ٢٠١٥، ص ٢٤.

الخدمات العامة لسكانها، وعدم اعادة اعمار هذه المناطق بعد تدميرها جراء احتلال داعش لها[٨٥]

خ- المعوقات الاجتماعية والثقافية: ابرزها عدم تقبل الفكري والثقافي للأخر وهذا ما شهدناه في بعض المناهج الدراسية ولمراحل مختلفة التي تحرض على تكفير الاخر وعدم تقبله وفي اغلب الاحيان تحث على العنف، فعلى سبيل المثال ان بعض المناهج الدراسية لمادة التربية الاسلامية (تم رفعها لاحقاً) ولا سيما في المحافظات الجنوبية كانت تنص على (الحجاب هو فريضة ومن لا ترتديه مريضة)، فضلا عن تحريف التاريخ وتشويه الحقائق الخاصة بالتاريخ المسيحي، اضافة الى اجبار الطلاب المسيحيين بدراسة اللغة الكردية في ((اقليم كردستان)). بالإضافة الى قيام حملات منظمة للقضاء على ثقافة وتاريخ وهوية المسيحيين ولا سيما بعد احتلال داعش لمناطق تواجدهم، اذ تم تدمير المباني والاثار وغيرها من مواقع ذات اهمية دينية وثقافية وتاريخية، فضلا عن سرقة وحرق مخطوطات ونصوص قديمة تعتبر من الارث الثقافي للحضارة الاشورية العراقية، وفي هذا الصدد وصفت (ايرينا بوكوفا) المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للثقافة والعلوم والتربية (UNESCO) بأنها حملة تطهير ثقافي [٨٦].

ثانيا: مقومات التمكين السياسي للمسيحيين في العراق

يتوقف نجاح عملية التمكين السياسي لأي فئة ضعيفة في المجتمع على أربعة متطلبات أساسية وهي[٨٧]:

١. القدرة على إحداث تغير في الجوانب القانونية والدستورية والمؤسّساتية السائدة، والذي في إطاره تستمر حالة الوضع القائم، أي قدرة هذه الجوانب الرسمية على إحداث تغيير في رؤاها وتوقعاتها، وهو تغيير قد يتطلب أحيانا تغييرات أساسية في هياكل هذه المؤسسات

[٨٥]– المجموعة الدولية لحقوق الاقليات، تقرير: من الازمة الى الكارثة: وضع الاقليات في العراق، مصدر سبق ذكره، ص١٨.

[٨٦]– المجموعة الدولية لحقوق الاقليات، تقرير:بين المطرقة والسندان: اقليات العراق منذ سقوط الموصل،مصدر سبق ذكره،ص ٢٠.

[87] - Deepa Narayan, Measuring Empowerment Cross Disciplinary perspective, Washington, World Bank, 2005, p.5.

والقوانين والاستراتيجيات، والأحكام التي تعمل في إطارها، وقد يمتد ذلك لبعض الأفراد القائمين عليها، والذين بفعل الزمن قد أعادوا تشكيل هذه المؤسسات، وفق انحيازاتهم الأيديولوجية أو العصبوية او المذهبية او الدينية، ويتبع ذلك أو قد يسبقه تغيير في طبيعة البناء الاجتماعي، ولربما السياسي القائم والذي في ظله أو بسببه تستمر حالة اللا تمكين.

٢. القدرة على تطوير قدرات وإمكانات الفئات المستهدفة، ليس فقط من حيث المهارات والاتجاهات والتوقعات، وإنما العمل على إحداث تغييرات تشمل خلق بيئة مجتمعية تمكّن هؤلاء من خلال عملية تفاعلية من توظيف وتطوير قدراتهم وإمكاناتهم، وتبدل في المتغيرات الحاكمة والمؤثرة في العلاقة التفاعلية القائمة بين الفئة أو الفئات المستهدفة والفاعلين الأكثر قوة في المجتمع من أفراد ومؤسسات.

٣. قدرة الفئات المستهدفة على أن تكون كتلة مؤثرة ليس فقط في محيطها الاجتماعي والثقافي المحلّي، وإنما كذلك قدرتها على إحداث قدر من التغيير الإيجابي في مواقف وسياسات المؤسسات المؤثرة كجماعة اجتماعية ومجتمع محلي.

٤. توفير الدعم الحكومي المتمثل في الدعم المادي، والتشريعي، والإعلامي، قد يكون مطلوبا لكسر حاجز الممانعة، من قبل الجماعات المستهدفة ومحيطها الاجتماعي وتحقيق عملية التمكين.

الخاتمة

ان عملية التمكين السياسي للمسيحيين في العراق هي عملية معقدة وصعبة ومتشابكة، وتحتاج الى توفير وتظافر مجموعة من الجهود والاليات سواء حكومية او مجتمعية، وان توفير هذه الاليات صعبة ايضا لا سيما في ظل بقاء الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والامنية المتدهورة التي يعيشها العراقيين، والتي جعلت من المسيحيين هدفا سهلا للعصابات والجماعات المتطرفة بعدهم المكون الاضعف من بين مكونات المجتمع العراقي، وهذا ما دفع الى هجرة اعداد كبيرة منهم، وتهجير نسبة كبيرة من المتبقين لا سيما بعد احتلال داعش لمناطقهم، وهذ

الامر يؤثر بصورة كبيرة على مستقبل الوجود المسيحي في العراق، هذا المستقبل الذي يمكن ان نصوره في مشهدين فقط، الاول: هو مشهد التراجع اي استمرار عملية هجرة المسيحيين نتيجة العوامل والظروف التي ذكرناها في البحث، وبالتالي الى افراغ العراق من المسيحيين. الثاني: هو استمرار الوضع كما هو عليه اي ان مستقبل الوجود المسيحي في العراق سيبقى تكتنفه العديد من المخاطر، وسيبقى المسيحيين عرضة للتهديدات والاستهداف والهجرة، والتهميش والتمييز والاقصاء السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وهذا كله يؤثر على عملية تمكينهم سياسيا، ويصبح تمكينهم مرهوناً بعوامل عدة وفي مختلف المجالات.

التوصيات: هناك مجموعة من التوصيات التي يمكن ان تسهم في عملية التمكين السياسي للمسيحيين اهمها:

١. ضرورة ابتعاد الاحزاب والنخب السياسية المسيحية عن المصالح الحزبية والشخصية الضيقة، والاهتمام بمصالح ابناء المكون المسيحي، وبالشكل الذي يعيد ثقة المسيحيين بهم.

٢. مطالبة الاحزاب السياسية المسيحية ونخبهم بكامل الحقوق الدستورية، السياسية، الادارية، الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية، من خلال المطالبة بأجراء تعديلات على الدستور العراقي وبعض القوانين وبطريقة تضمن حقوق المختلفة للأقليات العراقية مثل قانون الاحوال الشخصية، فضلا عن اهمية تشريع قوانين لبعض المواد الدستورية التي تسهم في تعزيز عملية تمكينهم مثل المادة (١٢٥) من الدستور العراقي.

٣. ضرورة قيام الحكومة العراقية بتعديل قانون انتخاب مجلس النواب وقانون انتخاب مجالس المحافظات لزيادة تمثيل الاقليات ومنهم المسيحيين، مع ضرورة الـــتأكيد على تضمين اجراءات قانونية تمنع المكونات الكبرى من التدخل ومصادرة حق الاقليات في اختيار ممثليهم.

٤. ضرورة تشريع قانون لحماية التعدد والتنوع في العراق، وقانون مكافحة التمييز، فضلا عن ذلك ضرورة العمل مع المنظمات الدولية والحكومة العراقية لمراجعة والغاء قوانين التمييز ضد الاقليات.

٥. العمل بكل السبل والوسائل الدستورية والقانونية من اجل الحصول على حق تقرير المصير للأقليات ومنهم المسيحيين سواء كان اقليم، حكم ذاتي، محافظة.

٦. العمل على اعادة التأييد والتأكيد على الهوية القومية للمسيحيين بشكل يجعلها غير منصهرة في هويات المكونات الكبرى سواء العربية او الكردية، من خلال المطالبة بإدخال تشريعات دستورية وقوانين تعمل على الاقرار بهذه الهوية وتعزيزها.

٧. تشكيل لجنة من ممثلي الاقليات ووزارة التربية في الحكومة المركزية وحكومة الاقليم لإجراء تعديلات وتصحيحات على المناهج الدراسية ولمختلف المراحل ولا سيما في مواد التأريخ والتربية الدينية، وبالشكل الذي يظهر التأريخ الصحيح والسليم للأقليات العراقية ومنهم المسيحيين، ودورهم المهم في العراق، وتشجيع تعليم تاريخ وثقافة وديانات الاقليات.

٨. ضرورة تطبيق اجراءات العدالة الانتقالية لا سيما في مرحلة ما بعد داعش من اجل محاسبة مرتكبي الجرائم بحق العراقيين ولا سيما الاقليات، والبدء بتعويض الضحايا واهاليهم بصورة عادلة سواء كانت تعويضات مادية او معنوية، كما ينبغي تطبيق اليات تخليد الذاكرة من اجل ابقاء دور الاقليات والجرائم التي ارتكبت بحقهم حية.

٩. تسوية وضع المناطق المتنازع عليها بالسبل القانونية والدستورية، مع مراعاة ابعاد ابناء الاقليات عن الصراعات التي تحدث بين المركز والاقليم في هذه المناطق.

١٠. تأسيس هيئة دعاوى ملكية شفافة ونزيهة ومتوازنة للنظر في دعاوى الملكية الخاصة بالأقليات ولا سيما المسيحيين التي حدثت قبل وبعد عام ٢٠٠٣ لتكون مكملة لهيئة دعاوى الملكية الحالية، تعمل على اعادة كافة الاراضي والمنازل والممتلكات التي تم الاستيلاء عليها سواء في المركز او الاقليم.

١١. تعزيز تمثيل الاقليات في كافة مؤسسات الدولة ولا سيما في الاجهزة الامنية، وتأسيس وحدة خاصة في وزارة الداخلية للتعامل مع الجرائم التي تكون قائمة على اساس عرقي وقومي وديني.

١٢. تأسيس مجلس للأقليات العراقية كمؤسسة عراقية رسمية يكون عملها استشاري تتعاون مع سلطات الدولة الثلاثة (تشريعية_ تنفيذية_ قضائية) من اجل المساهمة في تمكين الاقليات سياسيا.

١٣. ضرورة العمل على التقليل عملية الهجرة للمسيحين وذلك من خلال توفير فرص العمل، واعادة اعمار مناطقهم بعد تحريرها من تنظيم داعش الارهابي، فضلا عن توفير بيئة امنة لجميع العراقيين ومنهم المسيحيين.